



الأهمية الاقتصادية لمدينة القدس الشريف في العهد العثماني

(١٥١٦-١٩١٧م)

د. نصير خير الله محمد

أستاذ مساعد بقسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة تكريت / العراق

الملخص:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،،

تحل مدينة القدس مكانة متميزة لدى أتباع الأديان السماوية، وخاصة الدين الإسلامي، وذلك لوجود المسجد الأقصى الذي أسري منه الرسول محمد ﷺ، وأولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين. وقد قامت هذه الدراسة على دراسة تاريخ مدينة القدس الاقتصادي والذي يعتبر من الأهمية بمكان، وذلك لما حباها الله من خيرات، إذا احتوت على خيرات كثيرة جعلها تعتمد على نفسها اقتصادياً في كثير من الأحوال فأرضها صالحة لزراعة ومحاصيلها متعددة وموقعها متميز تجارياً، مما أسهم في قيام صناعات تسد بمتطلبات الحياة، على الرغم من كونها بسيطة، إلا أنها سدت الحاجة في كثير من الأحيان.

Abstract

ise be to God alone, and prayers and peace be upon the one after whom there is no prophet.

This study addressed the topic: **The economic importance of the Holy City of Jerusalem in the Ottoman period.**

The city of Jerusalem occupies a distinguished place among the followers of divine religions, especially the Islamic religion, due to the presence of the Al-Aqsa Mosque from which the Prophet Muhammad was held captive ρ, the first of the two qiblah, and the third of the Two Holy Mosques.

This study was based on studying the economic history of the city of Jerusalem, which is of great importance, because of God's blessings of goodness, if it contains many good things that made it depend on itself economically in many cases. Industries that meet the requirements of life, although they are simple, but they often meet the need.

المقدمة:

تحتل مدينة القدس مكانة مهمة في نفوس المسلمين جميعاً وباقي أتباع الديانات السماوية، ولذلك حباها الله بمنزلة عالية وحباها بخيرات كثيرة، وأم المنتبغ لتاريخ العريقة يجد أن تاريخها الاقتصادي من الأهمية بمكان، إذا احتوت على خيرات كثيرة جعلها تعتمد على نفسها اقتصادياً في كثير من الأحوال، فأرضها صالحة لزراعة محاصيل متعددة وموقعها متميز تجارياً، مما أسهم في قيام صناعات تقي بمتطلبات الحياة هناك، على الرغم من كونها بسيطة إلا إنها سدت الحاجة في كثير من الأحيان.

البحث دراسة لأوضاع مدينة القدس الاقتصادية في العهد العثماني، وتطرق في إلى الجوانب الزراعية في المدينة، وأهم المحاصيل التي تزرع فيها ولاسيما الزيتون التي اشتهرت فيها المدينة، فضلاً عن تتبع ملكية الأراضي الزراعية وأنواع تلك الأراضي وطرق سقيها. كما درس البحث أهم الصناعات التي ظهرت في المدينة ولاسيما تلك الصناعات الحرفية التي تدخل في الطقوس الدينية لمختلف الطوائف كالشموع والبخور والملابس وغيرها من الحرف والصناعات التي اشتهرت بها المدينة.

ونظراً لأهمية موقع مدينة القدس، فإن التجارة سواء كانت الداخلية أو الخارجية كان لها نصيبها في هذا البحث الذي تطرق لطرق التجارة الداخلية والخارجية، وأهم البضائع التي تصدرها المدينة وتلك التي تستوردها سواء مع مدن فلسطين الأخرى أو على الصعيد الخارجي مع الدول والبلدان المجاورة والبعيدة.

ومن خلال متابعة الجانب الاقتصادي للمدينة في العهد العثماني، وجدنا أن هناك نشاط اقتصادياً جيداً قياساً لبقية المدن العربية التي كانت تخضع للدولة العثمانية في ذلك الوقت، وقد أسهمت القنصليات الأجنبية في جانب كبير ومهم، من ذلك النشاط بتشجيع رعاياها من مختلف الجنسيات على العمل في الجوانب الاقتصادية مستفيدين من نظام الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول ولاسيما الأوروبية منها.

أتمنى أن أكون قد وفقت في تتبع وتغطية هذا الموضوع الواسع والمهم في تاريخ هذه المدينة العريقة، والله ولي التوفيق.

المبحث الأول: الزراعة

مثلت الزراعة جانباً مهماً من جوانب الأوضاع الاقتصادية في القدس منذ أن خضعت هذه المدينة للسيطرة العثمانية في مراحلها الأولى، وكانت امتداداً للفتوحات العثمانية في بلاد الشام، وقد حافظت الإدارة العثمانية في مدينة القدس على كافة النواحي الإدارية والاقتصادية والأطر الحياتية التي كانت متبعة سابقاً، لاسيما أن هذا التقليد الذي اتبعه العثمانيون كان الغرض منه عدم إثارة البلبلّة في المناطق التي تمت السيطرة عليها أثناء فتوحاتهم، والتي يمكن أن ينتج عنها انتشار الفوضى والاضطرابات^(١).

وقد اشتملت الحياة الاقتصادية في القدس على جوانب ومجالات عديدة كانت هي الأساس في الجانب الاقتصادي ومنها الزراعة التي مثلت جزءاً من المكون الاقتصادي لمجتمع القدس، وللقدر مناخ ملائم للإنتاج الزراعي ونجاحه، فضلاً عن خصوبة الأراضي التي تتنوع فيها الزراعة حسب تنوع تضاريسها ما بين جبال وسهول، مما جعل المنطقة الجبلية أكثر إنتاجاً للأشجار المثمرة على عكس المناطق السهلية الواسعة الملائمة لزراعة المحاصيل الأخرى كالحبوب وغيرها^(٢).

وفيما يخص الأراضي الزراعية كان العثمانيون يقومون بإجراء عمليات واسعة وشاملة لمسح جميع الأراضي المفتوحة بعد فترة من تأكيد النفوذ السياسي على المنطقة، بعد أن ألغى السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) النظام الإقطاعي المملوكي، واستحدثت سجلات جديدة لتنظيم وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، وقد بينت سجلات محكمة القدس الشرعية أن نظام المغارسة الزراعي^(٣)، وقد اعتمدت زراعتهم على مياه الأمطار والري بالطرق التي كانت مستخدمة آنذاك وأهمها الآبار^(٤).

(١) بشارة دوماني: إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي نابلس (١٧٠٠-١٩٠٠م)، ترجمة: حسني زينة، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

(٢) أحمد سوسة: مفصل العربي واليهود في التاريخ، ط٥، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م، ص ٧٨.

(٣) نظام المغارسة الزراعي: هو أن يشترك أكثر من شخص في زرع الأرض، بحيث يقدم أحدهم الأرض والآخر العمل. أحمد جدي: نظام ملكية الأرض في فلسطين في العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان، ١٩٩٢م، ص ١٠٦.

(٤) أحمد جدي: نظام ملكية الأرض في فلسطين في العهد العثماني، ص ١٠٦.



وعلى الرغم من المناخ الملائم وخصوبة التربة، إلا إن الزراعة في القدس باتت تفتقر إلى المشاريع الإروائية الضخمة والأنهار التي تُعد من مقومات الزراعة المهمة^(١)، إذ اعتمدت على العيون التي لا تقي بالحاجة والآبار المنتشرة فيها هي الأخرى؛ إذ حاول سكان القدس التأقلم مع تلك الأوضاع البدائية في الجانب الزراعي بغية تطويرها في أزمة لاحقة^(٢).

وعلى الرغم من كل هذه الظروف ونقص المربودات الزراعية، إلا إن مدينة القدس بدأت تنشط في جوانب أخرى ساعدتها على نشوء حياة اقتصادية جديدة لم تقتصر على الزراعة فقط^(٣)، وكان مناخ البحر المتوسط له الأثر الواضح على القدس الشريف لتعرضه إلى رياح عكسية غربية في فصل الشتاء تؤدي إلى سقوط الأمطار والتلوج بصورة منقطعة، بينما في فصل الصيف تتعرض إلى رياح شمالية شرقية جافة، وقد ساعد هذا المناخ في فصل الشتاء على زراعة الحبوب والخضروات كونها تعتمد بالدرجة على مياه الأمطار، فإذا قلَّت الأمطار، قلَّ إنتاج هذه المحاصيل، في حين إن أكثر محاصيل المنطقة الجبلية هي الزيتون والتين كونها تتحمل الجفاف في الأيام الحارة، فضلاً عن أنواع أخرى من أشجار الفواكه، ويُعدُّ شجر الزيتون من أكثر الأشجار انتشاراً في المدينة، وذلك لملائمة المناخ لزراعته، ويُعدُّ المادة الرئيسة لغذاء السكان ولاستعماله في أغراض أخرى كصناعة السبح والتحف والصابون الذي اشتهرت به مدينة القدس^(٤).

وبعد زراعة الزيتون التي كانت منتشرة بشكل واسع تأتي زراعة الحمضيات بالمرتبة الثانية في مدينة القدس والمناطق الأخرى المجاورة لها، فضلاً عن انتشاره في مدينة يافا وما حولها في السهل الساحلي بعد أن دخل الاقتصاد الفلسطيني بعد عام ١٨٣٠م في عهد جديد أصبحت فيه يافا ميناء النقل والعبور بدلاً من عكا^(٥)؛ إذ جذبت إليها كبار التجار من مختلف

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢) صابر موسى: نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩٥)، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٤.

(٣) قسطنطين خمار: موسوعة فلسطين الجغرافية، (د.ن)، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٣٢.

(٤) أحمد جدي: المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٥) محمد جميل بيهيم: الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٥٣.



المناطق، فدفعت ذلك تجار يافا إلى استثمار أموال طائلة إلى جانب تجار الاستيراد والتصدير، في زراعة أشجار البرتقال وإنشاء مقاطعات واسعة أعدتها لزراعته لتتصدر هذه الزراعة الاقتصاد الفلسطيني^(١).

وفي عام ١٨٧٠م، استطاعت مدينة يافا من تصدير كميات كبيرة من محصول الحمضيات إلى الدول الأوروبية مثل فرنسا، وألمانيا، وروسيا، لاسيما بعد تحسن وسائل التصدير كالتعبئة ومصانع التغليف للحفاظ عليه خلال عمليات النقل واشتمل التصدير على نوعية معينة من الحمضيات ذات القشرة السمكية لتحملها مسافات طويلة أكثر من غيرها كالبرتقال المحلي وهو أصغر حجماً والذي يستهلك في الأسواق المحلية الداخلية^(٢).

كما تحفل زراعة التين مرتبة كبيرة إلى جانب هذه المحاصيل في مدينة القدس، لما لها من أهمية عند سكان القدس؛ إذ يعتنون به عناية كبيرة، وكانوا يتغذون عليه ويجففونه لأيام الشتاء، لاسيما إن هناك عدداً كبيراً من القرى في القدس قد اشتهرت بزراعته ومنها: جبال ظاهر القدس، وبيت لم، والمالحة، وعادة ما يزرع إلى جانب أشجار العنب التي كانت منتشرة هي الأخرى، وقد زرعت منها أنواع عديدة في مدينة القدس وقراها، ومن أهم الأنواع: الحلواني، والملون، والحمداني، والعبيدي، والغزي، ومن أهم المدن التي اشتهرت بزراعة العنب هي: الخليل، وبيت جالا، وبيت لحم، وطبليّة، وعين كارم وغيرها من القرى الأخرى، كما زرع في المناطق المجاورة لأسوار مدينة القدس كالبيمارستان والبقعة ومنجك^(٣).

كان لانتشار زراعة كروم العنب أثر واضح في تصدير كميات كبيرة منه إلى أوروبا بعد أن لقي رواجاً لدى البعض من التجار الأوروبيين الذين استعملوا في صناعة المشروبات الروحية، وكان من أكثر مزارعي كروم العنب هم النصارى أكثر من المسلمين، وهم من

(١) إبراهيم أبو رميس: الزراعة في القدس وكراها في القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، ٢٠١٢م، ص ٢٦.

(٢) محمود بزيك: برتقال يافا وأثره في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة يافا ومحيطها في القرن التاسع عشر، عمان، ٢٠١٢م، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦.



يقومون بتسويقه إلى مصانع محلية وتحويله إلى مشروب النبيذ المحرم في الدين الإسلامي^(١)، كما اهتموا أيضاً بصناعة الدبس من كروم العنب، ولاسيما مدينة بيت لحم، وكذلك كان السكان يجففونه، فيصبح زيبياً كغذاء لهم، وبعد أن ازدادت الضرائب الباهظة على التصدير، قام أغلب المزارعين من النصاري بزراعة كميات يكتفون بها لصناعة استهلاكهم من النبيذ والزبيب؛ وذلك بسبب الجشع الواقع عليهم بفرض الضرائب^(٢).

ومن المنتجات الزراعية الأخرى التي ظهرت في وقت متأخر في القرن التاسع عشر ألا وهي زراعة التبغ والتي ازدهرت بسرعة كبيرة في مدينة القدس، لاسيما إن هذه المادة تنافست العديد من الدول الأوروبية على زراعتها والاهتمام بها بشكل واسع، وخصصت مبالغ كبيرة لتطوير زراعتها ودعم إنتاجها لتشكل مصدراً مهماً في اقتصادها^(٣).

كان لمدينة القدس دور حيوي ومهم في إنتاج محاصيل أخرى مثل الذرة والحنطة والشعير والعدس وباقي الخضروات، إلا إن هناك ظروفًا أدت إلى انحسار وضعف الإنتاج الزراعي فيها بسبب طبيعتها الجغرافية الوعرة التي أدت إلى هدر مساحات واسعة منها^(٤)، لذلك سعى غالبية سكان هذه المناطق إلى نحت صخور المناطق الجبلية على شكل مدرجات واستبدال تربتها وزراعة أشجار ملائمة لتلك الطبيعة الجغرافية، والتي لها القدرة على التحمل والمقاومة في مثل هذه الظروف، كما عانت الزراعة في القدس من مشكلات لها علاقة بحقوق الملكية وسيطرة الإقطاع، وكذلك فرض رسوم وضرائب، فضلاً عن ظاهرة الجفاف التي أثرت بشكل سلبي على الإنتاج والآفات الزراعية التي رافقت هذه المشاكل والتي لا شك أنها من العوامل التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي الذي له انعكاساته على الأوضاع الاقتصادية بالقدس^(٥).

(١) يوسف سامي اليوسف: تاريخ فلسطين عبر العصور، دار الأهل، دمشق، ١٩٨٩م، ص ٨٣.

(٢) موسوعة المدن الفلسطينية، ط ١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م، ص ٤٤.

(٣) فاطمة الطراونة: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوروبي فيها في العصر

الحديث والمعاصر، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص ٤٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إبراهيم أبو رميس: الزراعة في القدس، ص ٢٦.



ساهمت مدينة القدس، لاسيما المناطق السهلية المنبسطة في زراعة محاصيل مهمة بالنسبة للسكان وأهمها الحنطة والشعير، والذي يعتمدان في زراعتهما على مياه الأمطار، إذ يُعدُّ هذان الحاصلان من العناصر الرئيسة للغذاء كالثقوب الذي يصنع منه الخبز وأنواع أخرى من الحلويات، وكذلك الشعير الذي انتشرت زراعته في مناطق واسعة، ومن أهم هذه المناطق: قلندية، وبيت سوريك، وصور، وبيت سامور، والمالحة، وأريحا^(١).

ومن الملاحظ بأن الاهتمام المتزايد من قبل السكان بزراعة هذه المحاصيل يعود إلى اعتمادهم الرئيسي عليهم في غذائهم وغذاء ماشيتهم، وبما إن هذه الزراعة تعتمد بالدرجة الأساسية على الأمطار، نلاحظ أن غالبية الفلاحين قاموا بزراعة جزء من الأرض وترك الجزء الآخر إلى السنة القادمة؛ وذلك بسبب عدم وجود الإمكانيات من تغطية هذه المساحات بالكامل، فضلاً عن فرض رسوم وضرائب من قبل أمراء الأولوية، وعادة ما تكون هذه الضرائب باهظة أحياناً في بعض مواسم الزراعة، وحسب إنتاج هذه الأراضي للمحاصيل^(٢)؛ وبسبب هذه العوامل، فقد أدرك بعض المزارعين عدم الجدوى لإنتاج تلك الأراضي، مما أدى إلى هجرة بعضهم إلى مناطق قد تكون أفضل في مواسم أخرى^(٣).

ومن المحاصيل الأخرى التي اهتم سكان المدينة بزراعتها هو الفول والعدس والفاصوليا والحمص، وهذه المحاصيل لم تنتشر زراعتها على نطاق واسع في المدينة سوى مناطق محددة ومنها: العيسلوية، وقرى كفر عانة، وجبعة، والرام، وبيت دجن، وعناتة، ولم يكتف السكان بسد حاجته من هذه المحاصيل في بعض الأحيان؛ بسبب تذبذب نسبة الإنتاج نتيجة الظروف البيئية وسوء الإدارة أحياناً^(٤).

(١) عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٩م، ص٧٨.

(٢) ليلى الصباغ: ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني، ندوة الحياة الاقتصادية في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، زغوان، ١٩٨٦م، ط١، ص٩٨.

(٣) وليد العريض: المؤسسات العثمانية في القدس في الوثائق العثمانية، ندوة القدس، جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٧م، ص٦٤.

(٤) محمود عامر: الأوضاع العامة في القدس في ظل الإدارة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد (٥٩)، ١٩٩٧م، ص١٠٣.



كما إن هناك محاصيل مهمة اهتمت بزراعتها في هذه المدينة، وساهمت في زيادة الدخل الوارد إليها، ألا وهي محصول القطن الذي كان من أجود الأنواع والذي يتم تصديره إلى فرنسا، في حين كانت القدس تستورد القماش الصوف من فرنسا في عام ١٧٨٥م، أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج في مادة القطن لغرض تسويقها إلى دول أوروبية أخرى سد حاجة البلد المحلية من هذه المادة ومن أكثر المناطق التي اشتهرت بزراعته هي منطقة الخليل والمناطق الأخرى الممتدة حتى مدينة القدس^(١).

أما محصول الذرة، فقد كان يزرع في مناطق محدودة مثل أريحا، التي اهتمت أيضاً بزراعة نبات الوسمة التي تستخدم في صناعة الأصباغ، والذي تستخرج من بذورها وأوراقها وسيفانها مادة النيلة الزرقاء، وكانت هناك صناعات محلية اعتمدت على محصول السمسم في صناعتها لماد الطحينية والحلاوة التي اشتهر في صناعته لواء القدس، ومن المناطق التي اشتهرت واهتم بزراعة محصول السمسم هي: صور باهر، وبيت لحم، وبيت نوبا، ويالو^(٢).

ملكية الأراضي:

أولى العثمانيون اهتماماً كبيراً أثناء توسعاتهم العسكرية إلى الأراضي التي يسيطرون عليها لاسيما توسعاتهم في بلاد الشام؛ إذ عمدوا إلى سيطرتهم وتأكيد نفوذهم عليه، وتعد مدينة القدس من المناطق المهمة والحيوية التي بسطت سيطرتها عليها الدولة العثمانية في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، كما اتبع العثمانيون سياسة التهدئة ومحافظتهم على الأساليب التي كانت متبعة من قبل في جميع النواحي الإدارية والاقتصادية والأوضاع الاجتماعية، وفيما يخص الأوضاع المفتوحة من قبلهم ضمت مساحات واسعة دعت العثمانيين إلى إجراء مسح عام لهذه الأراضي، وفتح سجلات خاصة بها، عكس ما كان

(١) مجموعة من المفكرين العرب: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٦٨م، ص٨٨.
(٢) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون (١٥١٦ - ١٧٩٨م)، ط٢، (د.ن)، دمشق، ١٩٦٨م، ص٧٧.

مُتَّبِعًا من نظام إقطاعي أيام الحكم المملوكي، وأدخلت هذه الأراضي ضمن سجلات الإدارة العثمانية وتوزيعها بشكل جيد حسب متطلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان مدينة القدس، والتي تخدم الولاية والأمراء القائمين على إدارة هذه الإقطاعات الشاسعة من الأراضي^(١).

ومن هذه التقسيمات لأراضي القدس هي:

أولاً: الأراضي الأميرية:

وتشتمل هذه الأراضي التي تُعدُّ ملكاً للدولة، وتتصرف بها كيف تشاء، ومنها الأراضي التي لم يتعرف عليها، وهي لا أحد يملكها، وبعد فتح القدس لم يعرف أصحابها، فلذلك ألحقت عائدتها إلى الدولة جميعها؛ إذ إن الدولة كانت تمنح هذه الأراضي للأشخاص الذين يقدمون خدمات جليلة من موظفي الدولة سواء أكانوا من العسكر أم من المدنيين، وعادة ما يتم توزيعها على شكل إقطاعات منتظمة^(٢).

ويمكن تقسيم الأراضي الأميرية إلى:

أ - أراضي الخاص السلطاني:

وهي التي تكون في تصرف السلطان، وعادة ما تكون هذه الأراضي هي التي غنمها السلطان العثماني من المماليك بعد أن فتح البلاد، وبذلك تكون قد انتقلت ملكيتها إلى السلطان، ولا يحق لأحد أن يتصرف بها ما عدا السلطان؛ إذ يمنح منها الإقطاعات للعسكريين حسب ما يريده، وفي بداية الأمر كانت إدارة هذه الأراضي بأيدي موظفين يتقاضون رواتب خاصة بدلاً من قيامهم بأعمال جمع الضرائب والواردات^(٣)، ثم أصبح الملتزمون يقومون بجمع هذه الأموال فيما بعد، وأشارت بعض المصادر إلى أن الأراضي السلطانية هي: «أراضي أميرية ولا يختلف وضعها الشرعي عن وضع الأراضي العشرية

(١) محمود عامر: الأوضاع العامة في القدس، ص ١٠٤.

(٢) عبد الكريم محمود غرابية: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١م، ص ٥٩.

(٣) خالد تحسين علي: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٨٣.



الخاصة؛ وذلك لأنها أراضٍ تعود رقبته أي عائلته إلى الدولة، بينما يتمتع أصحابها بحقوق واسعة للتصرف بها، على إنه بعد إخفاق ثورة علي بن جانبولاط^(١)، بدأت السلطات العثمانية تضع يدها عليها ضمن جهود توخت إلحاقها بنظام إقطاعي تعود أسسه إلى العصر العباسي، بحيث يضمن شكلاً من الاستثمار يقوم على ضريبة سنوية يدفعها المرؤوس الذي يتصرف بالأرض إلى رئيسة، وكانت التسمية المحلية لهذا النظام بـ(المقاطعة)، ولم يرتب عليها التزامات عسكرية، ولكنها كانت قائمة على دفع الخراج»^(٢).

وقد منح قسم كبير من هذه الأراضي كتيامرات لبعض القادة؛ إذ بلغ عدد المزارع الخاصة ما يقارب (٧٢) مزرعة، و(٦) قطع خاصة جديدة، فضلاً عن (١٢) قطعة أرض أيضاً، والتي اشتملت على أراضٍ واسعة من أراضي القدس الشريف^(٣).

ب - الإقطاعات العسكرية:

تعدُّ هذه من الأراضي التي أدخلت في النظام الجديد للأراضي، الذي أعدته الإدارة العثمانية في القدس الشريف، وهي صنف من أصناف الدولة، وعادة ما تمنح هذه الأراضي للعسكر مقابل ما يبذلونه من جهود في الحروب، وقد احتفظ السلاطين العثمانيون بأجودها لأنفسهم، وتضم مساحات كبيرة مميزة، وكذلك تم اقتطاع أراضٍ واسعة لتوزيعها على الوزراء والقادة والجنود الذين قدموا خدمات كبيرة خلال عملهم وإدارتهم في القدس^(٤).

(١) هو علي بن أحمد بن جانبولاط بن قاسم الكردي القصيري، وجده جانبولاط المشهور بابن عربوا أمير لواء الأكراد في حلب، ووالي سنجقية المعرة وكلس واعزاز، وكان له صيت شائع وهمة التمرد على الدولة العثمانية وحاربها، فقامت بالقضاء عليه في عام ١٦٠٦م. ينظر: نجم الدين محمد بن محمد الغزي: الكواكب السائرة بأعياد المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م، ٣/١٦٤.

(٢) محمد أنيس: العالم العربي في العصر العثماني (١٥١٦-١٩١٤م) في كتاب المجتمع العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٤٩؛ فتحي أبو عيانة: دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨م، ص٣١.

(٣) عماد الجواهري: الأوضاع الاقتصادية في فلسطين في العصر الحديث، مطبعة النهضة، بغداد، ١٩٨٣م، ص٥٢.

(٤) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون (١٥١٦-١٩١٦م)، ص٧٤.

وتصنف أراضي الإقطاعات العسكرية إلى:

١ - خاص أمير اللواء:

وهي الأراضي التي تعطى بدلاً من الراتب للسنجق بك، والتي عدت من أراضي الميري التي يستخدمها الولاية لغرض الاستفادة منها هم وأتباعهم تعويضاً بهم عن دفع المرتبات وبدلها هذه الأراضي كهبات ومكافئات لهم كانت على نطاق واسع من أراضي القدس التي خضعت لأغلب حكام الألوية للقس الشريف^(١)، وكانت هناك مساحات كبيرة من المزارع قد مُنحت إلى مير الآلايات (الآلاي بك) على اعتبارها أراضي أقطاع برتبة خاص ميرلوا، وقد وجدت البعض من هذه الإقطاعات تعود إلى أراضي الموقف ولم يغير من وضعها شيء، كما عرفت مناطق منها خصصت إلى ميرلوا ومنها مثل قرية كفر مالك من ضمن عربات المزاريق، والتي خضعت لها رسوم وضرائب خاصة بها في حدود تلك الألوية^(٢).

٢ - الزعامت:

انتشرت قرى كثيرة في القدس عرفت بأراضي الزعامت وهو ما يزيد عن عشرين ألف أفجة، وعادة ما تمنح هذه الأراضي لكبار الموظفين وضباط الجيش من القادة والأعيان مثل الفتردارية ومن يطلون مناصب مهمة في البلاد، ومن القرى الممنوحة إقطاع الزعامت في القدس: قرية ببيرو، وقرية بيت ساحور النصارى، وقرية خربة بني سباع، وقرية حوسان، وقرى أخرى كثيرة؛ بسبب امتلاك بعض القادة العسكر لإقطاعات واسعة في هذه القرى^(٣).

٣ - التيمار:

شمل هذا النوع من الإقطاع قرى كبيرة في القدس، ويُعدُّ من أكثر الإقطاعات انتشاراً في القدس؛ إذ اشتمل على أكثر من (٥١) قرية، و(٣٩) مزرعة، ومساحات أخرى من

(١) الصنصافي أحمد موسى: الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، العدد (٤)، السنة الثانية، ١٩٨٣م، ص ٦.

(٢) أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافية والإسلامية، إسطنبول، ١٩٩٩م، ١٥٤/٢.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٤/٢.



الأراضي التابعة للقدس، وكانت هناك تيمارات بنوعين وهي تيمار بتذكرة، وتيمار بدون تذكرة (تذكرة سز)، ومن أهم القرى التي كان متبعاً فيها هذا النوع من الإقطاع هي: قرية بيت سامور الواردي، وبيت صفاصفا، وقرية قلندية، وقرية صبعا البطيخ، ودير السودان، وتل أبو زعرور، وكفر كوت، وأم طوبى، ونحالين^(١)، وإلى جانب هذه القرى مقاطعات أخرى كبيرة عائدة للقدس، وأغلب الذين منحوا هذه التيمارات من الأراضي هم من أصحاب الرتب العسكرية الكبيرة مثل مصطفى مير الآي لوي لجون، والبعض الآخر ممن منحوا أراضي التيمارات هم الأشخاص العاديون من المدنيين والعسكر، وكذلك منحت لقسم من الزعامات العشائرية والوجهاء من سكان أهل القدس^(٢).

كانت تسجل هذه التيمارات في سجلات خاصة من قبل موظفي الإدارة العثمانية في القدس، وثبت به مقابل كل تيمار اسم الشخص المسجل باسمه التيمار ونوعية المحصول الذي يعود به، ويفرض على أصحاب هذه التيمارات بدفع مبالغ قدرها: (١٥٠) قرشاً سنوياً مقابل كل تيمار، وتعود هذه المبالغ إلى خزينة الدولة العثمانية، واشترطت الدولة على أصحاب هذه التيمارات الحضور سنوياً أمام الدوائر بالتسجيل للاطلاع والمداولة فيما يخص أراضيهم، ولا يحق لأحد منهم أن يتخلف عن الحضور خشية معاقبته بسحب أراضي التيمار منه ومصادرته^(٣)، وفي الوقت نفسه أن أصحاب هذه التيمارات أوكلوا على هذه التيمارات من يمثلهم لغرض إدارتها المباشرة وتعيين مكن يقوم بزراعتها من الفلاحين مقابل ربع المحصول أو أقل، وغالباً ما تحدث الخلافات بين الفلاحين وأصحاب هذه الإقطاعات من التيمارات بسبب تقاسم الحصص فيما بينهم^(٤).

(١) عماد الجواهري: الأوضاع الاقتصادية في فلسطين في العصر الحديث، ص ٥٢.

(٢) عبد الكريم رافق: دراسات في تاريخ العرب الحديث (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨م)، ط ٢، دمشق، ١٩٦٨م، ص ٨٤.

(٣) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠م، ١/١٣٤.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن: مصر وفلسطين في العصر العثماني من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، ط ١، عمان، ١٩٨٣م، ٣/٨٦.



ومن ناحية أخرى حاول بعض الملاك لهذه التيمارات من المتنفذين بالسلطة من تحويل ملكية هذه التيمارات إلى ملكيتهم الخاصة بهم مدى الحياة، لكي تصبح أراضي خراجية حتى لا تدفع للدولة سوى العشر من ما تنتجه بعد أن حاولوا الاستعانة بالقوانين الإسلامية بخصوص الأراضي الخراجية وامتلاكهم لها مدى الحياة، وغالباً ما تكون هذه الإقطاعات العسكرية، وفي أوقات متأخرة انتبه بعض السلاطين العثمانيين إلى هذا الأمر، وأصدروا أوامر بإيقاف تحويل هذه الأراضي المملوكة للدولة إلى أراضي ملكية خاصة حرصاً منهم على الاحتفاظ بها لخزينة الدولة واستثمارها بالشكل الذي يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي للدولة^(١).

ومن الجدير بالذكر، إن هذا النظام الإقطاع له آثار سيئة على الفلاحين من قبل صاحب الإقطاع وتعسفه، مما أدى إلى ترك كثير من الإقطاعات من قبل الفلاحين؛ بسبب قلة ما يحصلون عليه من المتأتي من واردات هذه الأراضي المسيطر عليها من قبل السيد الإقطاعي الذي كان سبباً في هجرة العديد من الفلاحين وتركهم هذه الإقطاعات، لاسيما إن هذه الإقطاعات كان لها دور كبير في إنتاج عناصر متعددة من المحاصيل الزراعية سواء على المناطق السهلية أو الجبلية^(٢).

ج - الأراضي المشاعة:

تعود ملكية هذه الأراضي إلى بيت المال، وتسمى الأراضي الأميرية وعادة ما تكون ملكيتها جماعية، أي من حق أي شخص من سكان القرى والفلاحين الانتفاع بها دون تمييز، وكان أكثر هذا النوع من الإقطاع سائداً في القدس وما جاورها مكن القرى: مثل بيت لحم، ولفتا، وعين كارم، وهذا ما يخص القرى الزراعية، أما داخل مدينة القدس تقتصر الأراضي المشاعة على الذي يسكنها المواطنون من أهل المدينة^(٣).

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ١٥٤/٢.

(٢) عماد أحمد الجواهري: حياة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٥) بغداد، ١٩٧٧م، ص ١٢.

(٣) عماد أحمد الجواهري: حياة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، ص ١٢.

د - الأراضي المتروكة:

سميت بهذه التسمية المتروكة، أي لا يجوز التصرف بها لأغراض الزراعة والبناء، وإنما جعلت أراضي عامة يمكن الاستفادة منها من قبل الجميع^(١)، ولا يجوز تملكها بأية صيغة من صيغ الملكية سواء أكانت ملكية خاصة أم غيرها، وتقسم هذه الأراضي إلى قسمين: الأول: وهي الأراضي المتروكة لعام الناس مثل الأراضي التي تقع فيها المقابر والتي تُشيد فيها الجسور والطرق والساحات العامة، أما القسم الآخر (الثاني) وهو ما خصص للمراعي ومناطق الغابات والأحراش والتي يستفاد منها عامة الناس كالحطب وغيره، وكذلك تلحق بها أراضي الأسواق العامة وغيرها^(٢).

هـ - أراضي الموات:

عادة ما تكون هذه الأراضي قليلة ومحدودة في القدس؛ إذ تشتمل على أراضي خالية من العمران بعيدة عن مركز المدن والنواحي، وتتمثل بالأراضي الجبلية والتلال والصحراوية التي عادة ما تكون ذات أهمية للرعي، وهذه الأراضي لا يسمح بملكها إلا بإذن من السلطان، إلا في حالة إحيائها من قبل السكان بعد أن كانت ميتة^(٣).

و - الأراضي الملك:

إن هذه الأراضي لا تشمل إلا نسبة صغيرة من أراضي القدس، وتكون هذه الأراضي ملكاً خاصاً لأصحابها، وتشتمل على أجزاء كبيرة من الأراضي التي تُشيد عليها بيوت أهالي مدينة لواء القدس، والتي تكون ماحطة بمساحات محدودة من الأراضي التي تزرع فيها بعض أشجار الفواكه والخضروات، وكان يطلق على هذه المساحات المحدودة والضيقة بالحواكير^(٤)،

(١) المصدر نفسه.

(٢) محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين، مجلة صامد الاقتصادية، العدد (٣٣)، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٨.

(٣) وليد العريض: تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد (١)، المجلد (٢٤)، ١٩٩٧م، ص ١٣.

(٤) سيار كوكب الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٩٤.



فضلاً عن وجود أملاك للأهالي من المقدسيين قريبة من الحرم القدسي كالمحلات والدكاكين الصغيرة والحمامات، وقد توزعت حول بيت المقدس أحياء صغيرة تعود لمليكتها للسكان الأصليين من أهالي القدس يقارب أكثر من ثلاثين محلة وخان، وعلى الرغم من التنوع السكاني في هذه المناطق إلا إن الغالبية العظمى منها للمسلمين^(١).

ز - أراضي الملكيات الفردية:

بعد الفتح العثماني، تركت هذه الأراضي بيد أصحابها على شرط دفع ضريبة العشر، أو الخراج عنها، والمقصود بالأراضي المملوكة أي الحق لأصحابها بالتصرف في بيعها أو وقفها أو توريثها، وقد قسمت إلى قسمين من الأراضي سُميت الأولى بالأراضي العشرية وهي التي تم توزيعها عند الفتح العثماني، أما القسم الثاني: سمي بالأراضي الخراجية أي يدفعون عنها الخراج، وعادة ما تبقى هذه الأراضي في أيدي أصحابها من سكان المدينة طالما ظلوا محافظين عليها لغرض زراعتها والاستفادة منها^(٢).

ح - أراضي الوقف:

من حيث العموم، فإن الأراضي الوقفية تقسم إلى قسمين، القسم الأول: يسمى المسقوفات، ويقصد بها الأراضي المشيد عليها الأبنية المخصصة للوقف، والقسم الثاني: تسمى المستغلات، والمقصود بها الأراضي التي يتم استخدامها لأغراض الزراعة بصورة عامة، أما من الناحية الشرعية، فقد قسم الوقف إلى قسمين أيضاً، ويسمى الأول: أراضي الوقف الصحيح، وهي التي كانت مملوكة ثم أوقفت وفقاً شرعياً^(٣)، وتعود هذه الأراضي إلى الشخص الواقف وله حق التصرف بها فقط عن طريقة مباشرة أو من يقوم بتحويله، وأما

(١) عماد الجواهري: حيازة الأرض، ص ١٢.

(٢) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه فارس ومنير البعلبكي، ط ٩، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤٧-٤٨.

(٣) وليد العريض: تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، ص ١٣.

الثاني: فيسمى أراضي الوقف غير الصحيح، وهو ما أوقفه السلطان للأعمال الخيرية من الأراضي الأميرية التي تكون عائدتها لبيت المال^(١)، وأن مساحات واسعة من هذه الأراضي في فلسطين موقوفة من هذا النوع من مناطق متعددة، ولها أهمية من الناحية الاقتصادية، ومنهم من قسم أراضي الأوقاف إلى أراضي أوقاف خيرية، وهي التي تدفع العشر إلى الخاص السلطاني، ومنها ما يسمى بأراضي الوقف الذري، وهي أيضاً تدفع العشر، وهذه الصيغة من الوقف موجودة في نظام الأوقاف في كافة بلاد الشام من قبل الفتح العثماني، سوى الأراضي المحبسة والموقوفة على الحرمين الشريفين، فإنها تعفى من ضريبة العسر^(٢).

الضرائب والرسوم:

اهتم العثمانيون بموضوع الضرائب وطرق جبايتها في المناطق التي خضعت لسيطرتهم، لكون موضوع الضرائب كان المورد الأساسي لخزينة الدولة، فضلاً عن أن هذه الضرائب هي الدليل على الاعتراف بالسيادة العثمانية على الذين يدفعونها، وقد تنوعت تلك الضرائب والرسوم التي كان يؤديها أهالي لواء القدس للدولة ومنها ما كان يفرض على الأراضي والمحاصيل الزراعية، ومنها ما يفرض على الأشخاص، ومنها ما كان على الحيوانات والبضائع^(٣)، أما الرسوم، فكانت تفرضها الدولة على المعاملات المختلفة، ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية قد أولت هذا الموضوع اهتماماً خاصاً كونه مورداً أساسياً للخزينة، ولا يستثنى منه سوى سكان مدينتي القدس والخليل وإعفائهم من أنواع الضرائب أحياناً، لما إلى هاتين المدينتين من قدسية عند المسلمين عامة^(٤).

(١) أحمد تحسين عبد: القدس في العهد العثماني (١٥١٦-١٦٤٠م) دراسة في أوضاعها الإدارية

والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م، ص ٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٧٧-٧٨.

(٣) فلاديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة: عفيفة البستاني، دار النقدم، موسكو،

١٩٧١م، ص ١٤-١٥.

(٤) روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ط ١، الدار الوطنية، القاهرة، ١٩٩٣م،

ص ١٠٢.

ويمكن تقسيم هذه الضرائب والرسوم إلى عدة أنواع:

١ - الضرائب المفروضة على الأراضي:

تقسم الضرائب المفروضة على الأرض إلى قسمين، الأول: الخراج، ويقصد به الضريبة المفروضة على ما تنتجه الأرض من محاصيل وعادة ما تدفع هذه من قبل الفلاح إلى سيده الإقطاعي، والذي يقوم بدوره ودفعها لخزينة الدولة، أما القسم الثاني: فهو ما يسمى العشر: ويقصد به هو الضريبة التي يدفعها المسلم من مزروعاته أي ما يعادل نسبة ١٠% من ناتج الأرض^(١).

٢ - الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية:

تنوع تحصيل الضرائب والرسوم حسب تنوع المحاصيل الزراعية في لواء القدس، وكانت تجبى الضرائب من قبل موظفين خاصين بهذا الشأن^(٢)، وقد اشتهر لواء القدس بمحاصيل متنوعة، ومنها الحبوب مثل القمح والشعير وتدفع (٤) أقباجات عن كل حمل جمل، وأقبجتين عن حمل البهيم (والبهيم هي الحمير التي تنقل الأحجار)، وتسمى هذه الرسوم رسوم عرصة الغلال^(٣)، ويستوفي عند التسويق.

أما ضريبة الزيتون، تكون على شكل نظامين في استحصال الجباية حسب نوعية الزيتون، فالزيتون الروماني يكون (٥٠%) من المحصول للإقطاعي، و(٥٠%) للفلاح^(٤)، أما بقي أشجار الزيتون والتي تسمى الإسلامي فتدفع كل شجرتين أقبجة واحدة، وكذلك العنب، فكان يدفع عن كل مائة شجرة من العنب (٤) أقباجات في مزارع المسلمين و(٦) أقباجات عن كل مائة شجرة يزرعها غير المسلمين من الفلاحين في لواء القدس، وهناك ضرائب تدفع عن

(١) فلاديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ص ٢٦.

(٢) محمد سهيل طقوس: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (١٢٩٩ - ١٩٢٤م)، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٦٦.

(٣) عرصة الغلال: ساحة الغلال. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة منقحة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٤٤٦.

(٤) كامل العسلي: القدس تحت حكم العثمانيين، الحلقة الأولى، مجلة القدس الشريف، العدد (٥٦)، السنة الرابعة، ١٩٨٩م، ص ١٨.

أشجار التوت والتين لكل أربع أشجار أفجة واحدة، أما الضرائب عن أشجار الجوز المثمر والمشمس فتدفع أفجتان عن كل شجرة جوز، وعن كل خمس أشجار مشمس أفجة واحدة^(١).

٣ - الضرائب المفروضة على الفلاحين:

اختلفت الضرائب المفروضة على الفلاحين من منطقة إلى أخرى، وتفرض هذه الضرائب على الناس من الفلاحين الساكنين في الأراضي الزراعية من المتزوجين، وتسمى (البنك) والنوع الآخر منها يسمى ضريبة المجرى في الأعزب؛ إذ تفرض على المتزوج مقدار (١٢) أفجة والأعزب (٦) أفجات سنوياً^(٢)، وهناك ضرائب فرضت على أهالي القرى وبعض القبائل البدوية الذين لم يستقروا في أماكن معينة أحياناً، وتختلف من فصل إلى فصل، وبلغت (٦) أفجات للمتزوج و (٣) أفجات بالنسبة للأعزب، وكانت تؤخذ أيضاً من أصحاب قطعان الماشية، والذين يستخدمون المراعي لأغراض الرعي في الأراضي السباهية، فإنهم يدفعون رأس غنم عن كل مائة رأس سنوياً أو ما يعادلها^(٣).

٤ - الضرائب المفروضة على الحيوانات:

كانت الضرائب التي تفرض على الحيوانات التي يستخدمونها للركوب والنقل مثل الجمال والحمير والخيول والبغال، والحيوانات التي يربونها مثل الماشية، وتدفع عن كل رأس غنم نصف أفجة، والماعز كذلك، أما الجواميس والأبقار، فتدفع ضريبتهما بمعدل (٦) أفجات عن كل رأس من الأبقار أو الجاموس، وكذلك كانت هناك ضريبة تدفع عن تربية خلايا النحل من السكان، والتي بلغت أفجة واحدة عن كل خلية نحل، إلا إن هذه الضرائب بدأت تتخفف في النصف الأول من القرن السادس عشر؛ وذلك بسبب تهرب السكان من دفع هذه

(١) عبد العزيز محمد عوض: القدس وسياسة الدولة العثمانية (١٨٧٤م - ١٩١٨م)، من بحوث ندوة

القدس بين الماضي والحاضر، جامعة البتراء، الأردن، ٢٠٠١م، ص ٢٣.

(٢) إبراهيم رضوان الجندي: التجارة والرسوم الكمركية في فلسطين، مجلة آفاق عربية، العدد (٦)، السنة السادسة، ١٩٨٠م، ص ٥.

(٣) محمد حسين محاسنة وآخرون: تاريخ مدينة القدس في العهد العثماني، مكتبة الفلاح، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٨٨.

الضرائب؛ وسبب هذا التهرب من دفع الضرائب هو التناقص الذي حصل في قطاع المواشي وقلة تربيتها من قبل السكان، أما المواشي والحيوانات المستخدمة للركوب والنقل، فكانت معفاة من الرسوم والضرائب، ما عدا الحمير عند بيعها والطيور كذلك^(١).

٥ - الضرائب المفروضة على المنشآت في الأراضي الزراعية:

هناك ضرائب تفرض على بيوت الفلاحين ومنازلهم المشيدة على أراضي تعود ملكيتها للدولة، وتسمى رسم المزرعة^(٢)، والتي تؤدي عن كل دار أو مزرعة أو عائلة والأرض التي تقوم بفلاحتها، وعادة ما تكون هذه الرسوم ما يقارب (٥-٨) أجرة سنوياً، ومن هذه الضرائب أيضاً ضريبة الطواحين (رسم أسباب) تجبي عن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت^(٣)، وتؤخذ منهم حسب المواسم الزراعية وتتراوح من (١٥-٦٠) أجرة سنوياً، وهناك ضريبة أو رسم يؤخذ من السكان ويسمى رسم الزواج عند زواج الفلاح من ابنه السباهي يدفعه العريس نقداً، ويقدر ذلك حسب حالة العروس إن كانت أرملة أو بكرًا وكانت مسلمة أو غير مسلمة أو جارية أو حرة، وذلك يقدر حسب الحالة الواقعة^(٤).

ومما سبق، نلاحظ تمكن سكان القدس من التغلب على كل جميع المشكلات التي مرت بهم في المجال الزراعة ولاسيما قلة مشاريع الري، مما ولد لديهم تحدٍ كبير أسهم في قيام حركة زراعية نشطة معتمدين على مياه الآبار والعيون التي حفروها، كذلك اعتمادهم على الظروف المناخية السائدة في مدينتهم وطبيعة الأرض؛ الذي أدى بطبيعة الحال إلى تنوع المحاصيل الزراعية في المدينة.

(١) شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١١٨.

(٢) عبد العزيز محمد عوض: القدس وسياسة الدولة العثمانية، ص ٢٣.

(٣) رضا عبد الحميد عرابي: الكافي في تاريخ القدس، دراسة حول تاريخ القدس منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحاضر، دار الأوائل دمشق، ٢٠٠٩م، ص ٨٢.

(٤) جاسر علي العناني: القدس دراسات قانونية وتاريخية، منشورات أمانة عمان الكبرى، الأردن، ٢٠٠٠م، ص ٥٣.



المبحث الثاني: الصناعة

كان للصناعة الأثر الواضح على النشاط الاقتصادي في القدس، وبدل ذلك على أنه من المؤشرات الإيجابية لمجتمع القدس وطبيعة توجيهاته، وقد اعتمدت الصناعة في القدس على المواد الخام التي تدخل في الصناعة والمتواجدة في المدينة والقرى المجاورة لها؛ إذ قامت هذه الصناعات على ما تنتجه أراضي القدس من عدة نوعيات مختلفة من المنتجات الزراعية كالزيتون والسّمسم والعنب والحبوب وغيرها من النباتات التي لها علاقة بالصناعات الأخرى كالأعشاب الطبية^(١)، فضلاً عن تملك بعض التجار لمصانع صغيرة بدائية لها علاقة بالمنتجات الغذائية التي يقومون بصناعتها في القدس، مما يجعلهم يستوردون بعض المواد مثل الحديد والنحاس الذي يدخل في صناعة أواني تصنيع زيت الزيتون ومعامل الصابون، والمطاحن، ومصانع الجص، ومن الملاحظ أن هذه الصناعات قد تعددت، فمنها ما يصنع لسد الحاجة والاستهلاك المحلي كصناعة المواد الغذائية وغيرها من الصناعات الحديدية والخشبية، والقسم الآخر ما يصنع للتصدير ومن أهمها صناعة الصابون الذي ازدهرت صناعته بشكل ملحوظ في القدس، والذي يعتمد بالدرجة الأساس على مادة زيت الزيتون ومادة البلس التي تستورد من الدول المجاورة مثل الأردن وغيرها وهي عنصر أساس في صناعة الصابون^(٢).

وقد ساعد انتشار ووفرة الثروة الحيوانية في المدينة على ازدهار صناعة الألبسة لوفرة المواد اللازمة من أصواف هذه الحيوانات واستخدامها في الصناعات النسيجية والتي وفرت الكثير على هذه الصناعات واعتمادها على المنتج المحلي في مدينة القدس^(٣). ومن الجدير بالذكر، إن هناك صناعات أخرى في مدينة القدس الشريف، وقد تكون لهذه الصناعات علاقة بقدسية هذه المدينة، حيث يوجد المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة

(١) فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية، دار

المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٨٤.

(٢) رضا عبد الحميد عرابي: الكافي في تاريخ القدس، ص ٨٣.

(٣) عماد الجواهري: حيازة الأرض، ص ١٢.



الصخرة وكنسية القيامة، التي ساهمت في ظهور صناعات محلية تتلاءم مع أذواق الحجاج من زوار مدينة القدس من المسلمين والنصارى واليهود كالمسابح وأنواع الصدفيات التي اشتهرت بها المدينة المقدسة^(١).

ومن أهم هذه الصناعات هي:

أولاً: صناعة الأغذية:

أ - صناعة زيت الزيتون والصابون والتحف والصدفيات:

تعتمد هذه الصناعة بالدرجة الأولى على شجرة الزيتون التي انتشرت زراعتها في مدينة القدس الشريف والقرى المجاورة، ومن عوامل نجاح هذه الصناعة هي وفرة كميات كبيرة من مادة زيت الزيتون، والذي يستخرج على نطاق واسع من المدينة وقراها، وتدخل في صناعة الصابون كمادة أساسية هي زيت الزيتون، ومادة القلي المستوردة من البلقاء في الأردن وتسمى مادة (البلس)، ونستخرج هذه المادة من أعشاب يطلق عليها (الاشناق)، إذ كانت تجمع هذه المادة وتحرق في أماكن خاصة بها، ويستخدم رمادها بإضافة على مادي أخرى تسمى الملح والصودا التي تستورد من البحر الميت، وعادة ما توضع مواد أخرى عطرية لتعطي لهذه المنتج رائحة زكية كالمسك وغيرها، وعلى الرغم من أن هذه الصناعة كانت بدائية وتقتصر على معامل محلية، إلا أنها اشتهرت ليس محلياً، فحسب بل اشتهرت في بلدان مجاورة عن طريق الحجاج، وكذلك تصدير هذه المادة عن طريق التجار^(٢).

انتشرت مصانع الصابون في مدينة القدس، وكانت تسمى (المصابين)، التي لم يتجاوز عددها التسع مصابن، وتعود ملكية هذه المصابن لأوقاف القدس وبعض كبار التجار والموظفين، والبعض الآخر منها يعود إلى أبناء المنتفذين من أهالي مدينة القدس، ومن

(١) نيقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦ - ١٥٧٤م)، ترجمة: يوسف عطا الله، ط١، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٢٣.

(٢) أحمد محمد الربابعة: الصناعات في فلسطين في العصور الحديثة، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام - فلسطين، ط١، عمان، ١٩٩٣م، ص ١١٧.



العائلات المعروفة التي تمتلك هذه المصانع مثل مصبغة محمد أمين الدقاق في سوق الزيت ومصبغة مصطفى خليل عبدالنبي في زقاق دير السلطان، وفي باب العمود مصبغة محمد شاهين وغيرها أعداد أخرى^(١)، ومن أشهر المصابين هي المصبغة الباشوية في حارة السيدية في القدس، وتمتلك مثل هذه المصانع الأولوية وهي عائلة الخالدي وعائلة الدجاني وعائلة الحسيني، وفي عام ١٧٧٣م تطورت هذه الصناعة مما جعل البعض من أصحاب هذه المصابين من استيراد مصانع جديدة ومتطورة الغرض منها زيادة وتحسين الإنتاج المحلي لهذه المادة، والتي تمثلت بعائلة أحمد أفندي وفيض الله أفندي^(٢).

والى جانب هذه الصناعة ظهرت صناعات أخرى لها علاقة أيضاً بشجرة الزيتون والاستفادة من أخشابها وهي صناعة التحف والصدفات والتي لا تزال منتشرة إلى عصرنا هذا، ومنها المسابح (السيح) والتحف الكبيرة وصناديق الزينة ولعب الأطفال والصلبان المصنعة من أخشاب الزيتون التي اقتصت بها بعض الأديرة في مدينة القدس، مثل مناطق بيت سامور وبيت لحم، وكانت لهم هذه الصناعة مصدر كبير بالنسبة للواردات من هذه الصناعة للنصارى، ولما لهذه المدينة من قدسية، فإن أغلب الوفود التي تأتي للزيارة إلى القدس يقتنون هذه التحف لأجل التبرك بها، فضلاً عن أنها تصنع من أشجار الزيتون المباركة^(٣).

وكانت تصنع أشياء أخرى في هذه المدينة من أشجار الزيتون مثل التماثيل التي تمثل السيدة العذراء والصلبان الكبيرة؛ إذ يعدونها من الأشياء المقدسة عندهم وتباع للأديرة والكنائس بأسعار عالية^(٤).

(١) أحمد محمد الربايعة: الصناعات في فلسطين في العصور الحديثة، ص ١١٧.

(٢) ليلى الصباغ: فلسطين بشرياً اقتصادياً اجتماعياً، ط ١، دار المصارع، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٩٣.

(٣) سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا الله عبد الوهاب، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٦٢.

(٤) رؤوف سعد: الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين (١٩-٢٠م)، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢١.



ب - صناعة زيت السمسم والدبس والخمور والزبيب:

تتحصر هذه الصناعات الغذائية في أهم موردين من المحاصيل الغذائية وهي السمسم والعنب، ويرتبط بمحصول السمسم عدة صناعات وأهمها زيت السمسم والحلاوة والطحينية، وأن أغلب مزارع السمسم موجودة خارج مدينة القدس؛ إذ يقوم أصحاب معاصر السمسم بنقله إلى هذه المعاصر قرب المدينة، تتكون المعصرة من مخزن لتخزين هذه المادة وساحة وتور لتحميص السمسم ثم المعصرة التي تقوم بعصر مادة السمسم، ويسمى الشخص الذي يعمل بالمعصرة المعصراني، وأن أغلب مباني هذه المعاصر تعود لأوقاف القدس حسب ما موجود في سجلات مدينة القدس^(١)، وهناك حارات اشتهرت بوجود هذه المعاصر وهي: حارة باب العمود فيها معصرة الحاج هير الدين عبدالرزاق، ومعصرة محمد ابن الحموي، وكذلك حارة اليهود فيها معصرة الحاج يوسف الدقاق، وحارة القطانين فيها معصرة الحاج خليل شيخ طائفة المعاصرة في باب القطانين، وحارة الريشة فيها معصرة الحاج محمد الداقر ومعصرة الحاج أحمد الدقاق، وحارة النصارى فيها معصرة الحاج عثمان بن موسى ومعصرة الحاج صلاح بن صبيحة، كما انتشرت صناعة الحلاوة التي تعتمد في صناعتها على مادة السمسم بالدرجة الأولى، وكانت هناك محلات ودكاكين منتشرة في مدينة القدس تعود معظمها للأوقاف وبعض الأشخاص المنتقذين في المدينة مثل الشيخ خليل الدين والفتيانى زاده عبداللطيف زحيان، وأن أغلب هذه المعاصر تنتشر في حارة اليهود وحارة الريشة في المدينة القديمة في القدس^(٢).

وهناك صناعات ارتبطت بالعنب مثل الخمور والتي انتشرت صناعتها في مناطق محدودة لاسيما حارات النصارى واليهود، وكان من أفضل أنواع العنب الذي يستخدم في صناعة الخمر هو من منطقة الخليل التي كثرت فيه هذه النوعيات، وقد عمل أهل الذمة من النصارى واليهود فقد ذكرت سجلات إدارة القدس أن هناك بيتاً يملكه شخص نصراني أطلق عليه بيت العصاره، وهي تسمية تطلق على أهل الذمة الذي يقومون بهذه الصناعة^(٣).

(١) أحمد محمد الربابعة: الصناعات في فلسطين في العصور الحديثة، ص ١١٩.

(٢) محمود عبد الفيصل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٨١.

(٣) عبد العزيز محمود: الخانات والأسواق في فلسطين - عرض تاريخي - اقتصادي - عمراني، مجلة البيان، العدد (١)، المجلد (٢)، عمان، ١٩٩٩م، ص ٨.



وكذلك اهتم أهل القدس بصناعات أخرى مثل الدبس والزبيب، كانت هذه الصناعة قد بدأت في مناطق مختلفة من القرى المجاورة لمدينة القدس، واعتمدت على العنب لاستخدامه في استخراج الدبس الذي يُعدُّ مادة أساسية يستهلكها السكان لاسيما في أيام الشتاء، والتي يعتمد عليها جسم الإنسان بأخذ سرعات حرارية لازمة للجسم، وكانت تسمى هذه الأماكن لصناعة الدبس بـ (المدابس)، التي كان يصنع بها الزبيب الأحمر ويهرس في أحواض ويستخرج منه الدبس، وكان عدد المدابس في المناطق المجاورة للقدس عدد (٩)، واقتصرت مدينة القدس في المركز سوى مصنع واحد لهذه الصناعة، كما إن لكروم العنب استفادة أخرى في صناعة العصائر والمشروبات المثلجة التي اشتهرت في القرن السابع عشر الميلادي^(١).

ج - صناعة الحبوب والحلويات:

تُعدُّ الحبوب من المصادر الرئيسية والمهمة لسكان مدينة القدس، وانتشرت هذه الصناعة في القدس والمدن المجاورة لها، ألا وهي طحن الحبوب لاسيما مادة القمح، التي تُعدُّ عنصراً أساسياً في صناعات محلية كثيرة لا تنحصر بنوع معين، إلا إن أبرزها هي صناعة الحلويات واقتصرت مطاحن الحبوب في مدينة القدس على أبناء العائلات المقدسية المعروفة وكبار الموظفين والتجار والأوقاف، وقد تركزت هذه الصناعة في أحياء البلدة القديمة من القدس وبعض الخانات التي تعود ملكيتها للأوقاف، ومن هذه الأماكن مثل باب العمود، وباب حطة، وحارات اليهود الأخرى وحارات النصارى، ظلت هذه الصناعة لها طابعها الخاص والتميز في مدينة القدس، وفي بداياتها الأولى، استخدمت الحيوانات مثل الأبقار والحمير والجمال في هذه المطاحن، إذ كانت تدار المطحنة بواسطة هذه الحيوانات إلا إنها تطورت في أزمنة لاحقة من حيث الآلية وطريقة العمل^(٢)، وتركزت في مناطق أهمها السوق الكبير في القدس القديمة ومنطقة باب العامود وهي المغاربة وغيرها كثير مثل حارة النصارى، وقسم

(١) فاطمة الطراونة: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية، ص ٤٣.

(٢) حسين سلمان سليمان: الحرف الصناعية الشعبية في صيدا منذ الفتح العثماني إلى الحملة المصرية على بلاد الشام (١٥١٦ - ١٨٣٢م)، مجلة تاريخ العربي والعالم، العدد (١٢٣ - ١٢٦)، السنة (١١)، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٦٣.



كبير يعود للأوقاف، ومن أشهر مطاحن المدينة التي بلغ عددها ما يقارب السبعين مطحنة، هي مطحنة المعلم أبو الخير الطحان في السوق الكبير وطاحونة الحاج خليل بن طعمة في باب العامود، وطاحونة المغاربة في حي المغاربة، وطاحونة القلعة في مركز المدينة قلعة القدس، وعلى الرغم من قلة المطاحن في القرى المجاورة لمدينة القدس أخذ سكان هذه القرى بجلب الحبوب إلى مركز المدينة لغرض طحنها والاستفادة منها لأغراضهم المنزلية، فضلاً عن أصحاب الأفراد والمخابز المتوزعة في المدينة واستخدامهم لمادة الطحين التي تدخل في صناعات عديدة^(١).

وقد اعتمدت الأفراد والطوابين على مادة الطحين الذي يصنع منه الخبز على اعتباره المادة الأساسية ومن الضروريات لسكان القدس، وتتنوع هذه الأفراد في إنتاجها لأنواع مختلفة من الخبز ومنها الخبز الطابوني والخبز الماوي والخبز الأرمني وخبز الفطير والساموني وغيرها كثير من الأنواع، وقد حرصت السلطات العثمانية على التزام أصحاب الأفران بتوفير مادة الخبز لسد حاجة سكان أهل المدينة يومياً؛ إذ إن هذه الأفران توزعت في حارات ومحلات وأسواق المدينة، وأحياناً تكون ملحقة ببعض البيوت، ومن أبرز هذه المناطق التي اشتهرت بها هذه الأفران، ومنها: فرن المعلم أبو رمضان في حي المغاربة، وفرن وطابونة المعلم خليل الديبك في السوق الكبير، وفرن وطابونة الحاج عمر بن عباس، وطابونة المعلم إسماعيل بن شيخ السوق أيضاً في السوق الكبير، وفرن ناصر الطحان في حي المغاربة، وفرن السعدية في حارة السعدية، وفرن عائلة الخالدي في حارة اليهود، وقد بلغ عدد هذه الأفراد ما يقارب (٤٠) فرناً، وعادة ما تنتشر الأفران في المدن، أما النوع الآخر من الأفران والذي يُسمى الطابون ينتشر غالباً في القرى والأرياف لكون صناعته تعتمد على الحطب في أشجار الشاي وغيره، ونتيجة لانتشار هذه الأفران، تزايد الطلب على إنتاج مادة الطحين المحلية وتزويد ما يسد الحاجة المحلية لمركز المدينة وأطرافها^(٢).

(١) خالد تحسين علي: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٨٦.

(٢) محمد صبحي وآخرون: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، دار القلم، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٤٣.



ثانياً: صناعة الألبسة:

اعتمدت هذه الصناعة في بدايتها على مواد القطن والصوف والكتان، وقد اقتصرت على عملية الحياكة في مناطق محددة من مدينة القدس الشريف، مثل حارة باب العمود، وحارة باب حطة، وحارة المغاربة، وحارة النصارى، ومحلة الصمصام، وتُعدُّ مدينة القدس من أقدم المدن في فلسطين والتي اشتهرت في صناعة المنسوجات القطنية والصوفية، وقد ساعد على انتشار هذه الصناعة وفرة مواد القطن والصوف والكتان في القدس نتيجة جلبها من مزارع القدس والقرى المجاورة لها، ولهذه الأسباب تركزت صناعة النسيج في القدس، واشتهرت بها، وأصبحت ملابس السكان هناك متنوعة عكست مظاهر التمايز الاجتماعي مثل نوع الملابس وجودتها وأسلوب حياكتها، واتخذت منها مقاييس للتمييز بين ملابس الفقراء والأغنياء^(١)، وقد قيل إن الأغنياء في القدس يلبسون القنباز المصنوع من الجوخ الأصلي الذي يعتمد على مادة الصوف بالدرجة الرئيسية، ومن الملابس التي اشتهر بها الثياب المنسوجة من الصوف والتي تعرف بالجلالي، وفي القدس القديمة يقع سوق القطانين وسوق الحلاجين الذي يعمل فيه الحلاجون والندافون وتجار القطن، ولم تقتصر هذه المهنة على فئة معينة من الناس، بل عمل بها المسمون وأهل الذمة من النصارى، وكذلك دكاكين الحياكة والغزل التي هي من أشهر المهن في المجتمع المقدسي، وكانت الآلة المستخدمة في هذه المهنة تسمى (النول) وهي الخشبية التي يلف عليها المنسوج^(٢).

والى جانب هذه المهنة، ارتبطت بها صناعة أخرى وهي مهنة الصباغة؛ أي صبغ الأقمشة المصنوعة بالألوان المختلفة، وكانت تعتمد على مواد أولية تستخدم في الصباغة محلية الصنع مثل حبوب العفص والورس والزعفران وقشور الرمان، والنيلة، وغالباً ما يستخدم معها الماء ومحاليل أخرى^(٣).

(١) أحمد محمد الربابعة: الصناعات في فلسطين في العصور الحديثة، ص ١١٢.

(٢) بهجت حسين صبري: لواء القدس تحت الحكم العثماني (١٨٤٠م - ١٨٧٣م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٣م، ص ٨٦.

(٣) حسين سلمان سليمان: الحرف الصناعية الشعبية، ص ٦٣.



أما الصبغة الرئيسية التي كانت تستخدم في هذه الصناعة ألا وهي صبغة النيلة ذات اللون الأزرق وهي الأكثر شعبية في مدينة القدس؛ إذ يتزايد الطلب عليه، وكانت تجلب هذه المادة (النيلة) من مصر وبكميات محدودة ولعدم احتكارها من قبل أصحاب المصانع فقد اتفقوا على توزيعها بالتساوي فيما بينهم، وقد بلغ عدد أماكن صيغ الأقمشة والمنسوجات في مدينة القدس في عام ١٦٩٠م ما يقارب (١٤) مصبغة؛ إذ توزعت على أماكن مختلفة من الخانات، مثل: مصبغة خان الفحم، ومصبغة خان الشعارة، ومصبغة رجب خليل جاويش في حارة اليهود، ومصبغة زغلول الصباغ^(١).

لقد كانت هذه المصابغ توفر مجال عمل لأعداد كبيرة من الناس من أهل القدس، وغالب هذه الأماكن تعود إلى أوقات مسجد قبة الصخرة وأوقات المدرسة الكريمة في السوق القديم، وهناك مصبغة موسى خليل بحارة اليهود ضمن أوقاف المدرسة الصلاحية في السوق القديم، وتشير المصادر بأن اليهود هم أول من امتهنوا صناعة الصباغة منذ القرن الثاني عشر حتى العهد العثماني، وكان من أمهر الصباغين اليهود موسى بن داود والنصراني أنيس ولد أوسغد الأرمني، وإلى جانب مهنة الحياكة والصباغة، اتخذ البعض من يقومون بهذه المهنة وهي القصار، وهي تنقية القماش من الأوساخ والألوان العالقة به ثم يقصر لونه أي يبيض ويترك معرضاً لأشعة الشمس والهواء حتى يجف لغرض صباغته بألوان أخرى مختلفة وعرضه في الأسواق^(٢).

ثالثاً: صناعات منزلية:

تنوعت النشاطات الاقتصادية في صناعة المواد المنزلية وهي من الحاجات الضرورية في حياة المجتمع المقدسي، والتي عدت من السلع المنزلية الاستهلاكية، والتي لم تقتصر على نوع معين من البضائع، وهذه الصناعات تطورت مع التطور السكاني لمدينة القدس وحسب الحاجة إليها.

(١) حسين سلمان سليمان: الحرف الصناعية الشعبية، ص ٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣.



ومن أهم هذه الصناعات:

أ - الصناعات المعدنية:

اهتم سكان القدس من الحرفيين بهذه الصناعة التي شكلت عنصراً مهماً ضمن الصناعات التي انتشرت في مدينة القدس، وقد استخدم أهالي القدس النحاس في صناعة الأدوات النحاسية والأواني المنزلية مثل الصحون والصواني النحاسية وحل الماء التي تستخدم في الحمامات، كما استخدم النحاس في صناعة القدور التي تستخدم كأواني طبخ عامة والتي تكون أنواع متعددة الأحجام من القدور ودلات القهوة، كما استخدموا النحاس في صناعة الأواني الكبيرة التي تستخدم في الصناعات المحلية في المعامل الصغيرة، كمعامل الصابون والمعاصر التي انتشرت في هذه المدينة، كما اشتهر البعض من سكان القدس بمهنة النقش والطرق على النحاس والزخرفة، بأشكال مختلفة على النحاس، وإلى جانب هؤلاء النحاسين، وجدت مهنة ترتبط بصناعة النحاس وهي تبييض النحاس، وسُميت بطائفة المبيضين الذين يقومون بتبييض الأواني بين آونة وأخرى للحفاظ عليها من الصدأ والتآكل، وكان عدد من عمل بمهنة تصنيع وتبييض النحاس ما يقارب (٢٥) شخصاً أغلبهم من المسلمين والبقية من النصارى^(١).

وهناك جِرف أخرى مهمة ارتبطت بصناعة المعادن، وهي صياغة الذهب والفضة، ومن أكثر ما اشتهر بها من أهالي القدس هم اليهود والنصارى الذين اهتموا بإنتاج نماذج مختلفة وعديدة من معادن الذهب والفضة مثل الأساور والخواتم والسلاسل الذهبية والخلائل والأقراط، وقد امتهن هذه الصنعة عدد محدود في مدينة القدس، إلا إن هناك من اشتهر بها على وجه الخصوص، وهم: عيسى جرجيس النصراني وحاييم خضر من اليهود، وكانت لهم دكاكين في المدينة القديمة في القدس تعود ملكيتها لأوقاف قبة الصخرة، ومن المعروف بأن صياغة مدينة القدس هي من أفضل ما تم صناعته، وقد اشتهرت بذلك^(٢).

(١) عبدالكريم رافق: مظاهر التعليم الحربي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد (٤)، دمشق، ١٩٨٠م، ص ٣٩.

(٢) أحمد محمد الربابعة: الصناعات في فلسطين، ص ١١٢.



ومن الصناعات الأخرى التي اهتم بها أهالي مدينة القدس والتي لها علاقة بالتعددين الصناعات الحديدية كصناعة السيوف والسكاكين والخناجر، وهناك جانب آخر وهو صناعة الشبائيك والأبواب التي لها علاقة في عملية البناء للمنازل وغيرها، كما اهتم بصناعة الأغراض الزراعية مثل المحاريث والمجاريث والفأس، فضلاً عن صناعة أواني وخزانات كبيرة تتعلق بخزن المياه، وأكثر من اشتهر بهذه الصناعة هم النصارى الذي احترفوا هذه الصنعة، وكانت لهم أماكن انتشرت في مدينة القدس مثل حارة النصارى وحارة التبانة وغيرها، ومن الذين اشتهروا بهذه المهنة، هم: جرجيس ولد خليل النصراني، وسليمان ولد إيسان من النصارى أيضاً^(١)، إلا إن مهنة السيوف والسكاكين اختص بها صناع مسلمون مثل درويش بن إبراهيم السيوفي، وهذه الصناعة كانت موجودة في عهود قديمة في القدس، إلا إنها تطورت وازدهرت أيام الدولة العثمانية من خلال نقل الخبرات الصناعية والعمرائية وتطويرها في مدينة القدس، والتي اتخذت طابعاً إسلامياً في الغالب من خلال الزخارف والفن العمراني الممزوج بالأوروبي^(٢).

ب - الصناعات الفخارية:

اشتهرت مدينة القدس في الصناعات الفخارية والتي كانت تستخدم لأغراض متعددة في منازل المقدسيين وغيرهم، ولم تقتصر على نوع معين من الصناعات الفخارية، وكان يسمى المكان الذي تصنع به الفخاريات بـ (الفاخورة)؛ إذ اعتمدت صناعة الفخار على مادة التراب وهو من نوعيات خاصة تستعمل في هذه الصناعة، وكان يصنع منه الصحن والمعاجن وأنابيب المياه والأباريق والجرار وأواني أخرى، مثل: الأواني التي تزرع فيها الأزهار على أشكال مختلفة، وانتشرت في أماكن محددة في المدينة لا يتجاوز عددها عشرة فاخورات ومنها فاخورة البديري في حارة السعدية، وفاخورة البطامي في حارة باب حطة، وفاخورة الحرمة صفية في محلة السعدية، وكان على رأس هذه الطائفة الغواطيرية هو الشيخ صلاح الدين محمد الفاخوري، وهذه الألقاب جاءت نسبة إلى الصنعة التي يزاولونها^(٣).

(١) إحسان النمر: امتياز ولاية الشام في عهد آل عثمان، مطبعة الاقتصاد، نابلس، د.ت، ص ٩٣.

(٢) إحسان عباس: الحياة العمرانية والثقافية في فلسطين في القرن السابع عشر الميلادي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦)، السنة الثالثة، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٤.

(٣) عبد العزيز نوار: التاريخ الحديث للشعوب في بلاد الشام في العهد العثماني، ص ٣٩.

ومن الملاحظ أن مدينة القدس اشتهرت بصناعة الفخار القاشاني، وهي عبارة عن ألواح من الطين تفخر وينقش عليها بالألوان الزجاجية المختلفة، وأقيم أول مصنع في القدس من قبل حرفيين وصنّاع ماهرين نقلوا هذه الخبرات عن طريق خبرات من إيران التي هي اشتهرت أيضاً بهذه الصناعة، وكان يستخدم هذا النوع من الفخار القاشاني لتعمير القباب والمنابر والواجهات في المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، ومساجد مدينة القدس الأخرى^(١).

ج - صناعة الشمع:

كانت هذه الصناعة من الجرف التي عدّها المقدسيين من الصناعات المهمة في المدينة، وكان استخدامها رائجاً في ذلك الوقت وحتى يومنا هذا، ويُعد الشمع المقدسي من أفضل الأنواع لاسيما عند الزوار والحاج النصارى الذي يعدوها مباركاً لما لهذه الأماكن من قدسية عندهم، فضلاً عن استخدامه في الكنائس والأديرة كإضاءة إلى جانب القناديل التي كانت تسرج بالزيت سواء كانت بالمساجد أو الكنائس، وكثير استخدام الشمع أيضاً في المنازل للإضاءة والزينة في المناسبات والاحتفالات الدينية والأعياد، وقد انقسم إلى نوعين، الشمع الدهني والشمع العسلي، ويُعد الشمع الدهني من أفضل أنواع الشمع كونه يصنّع من شحوم الأبقار والأغنام على اعتبار أن الدهون تضاعف النور، أما الشمع العسلي فيصنع من خلايا النحل التي كانت تنتشر في مدينة القدس أيضاً^(٢).

وعلى الرغم من أهمية هذه الصناعة إلاّ إنها لم تنتشر بشكل واسع في مدينة القدس سوى شماعتين في المدينة وسط السوق القديم في القدس، كان يملكها صنّاع نصارى وهم: إبراهيم بن خليل موسى، ومخائيل ولد خليل الذي كان هو شيخ طائفة الشماعين في مدينة القدس^(٣).

(١) عبد الكريم رافق: مظاهر التعليم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، ص ٣٩.
(٢) أحمد نوري النعيمي: أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، ط ١، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٦٥.
(٣) حسين سلمان سليمان: الحرف الصناعية الشعبية، ص ٦٣.

د - صناعة الجلود:

اعتمد صناعة الجلوس بالدرجة الأساس على الثروة الحيوانية التي اهتم بها أهالي القدس والاعتماد على جلودها في صناعات عديدة لهذه الجلوس مثل صناعة الأحذية والأحزمة وسروج الخيل، وقد انتشرت صناعة الأحذية في مدينة القدس، بحيث كانت تصنع أجود أنواع الأحذية وإلى يومنا هذا وسُمي صانعوها بالإسكافية والبوابجية، وإلى جانب هذه الصناعة، ارتبطت بها مهنة الدباغة التي هي أساس هذه الصنعة، وقد وجد في مدينة القدس مدينتان تدبغ فيها الجلوس باستخدام ورق السماق الأحمر المطحون، كانت المدبغة الأولى في محلة النصارى، أما المدبغة الثانية في السوق القديم في الزردخانه، يقوم الدباغون بالاهتمام بجلود الحيوانات وتفتيحها لمدة ثلاثة أسابيع ثم تنقل إلى أماكن صناعة الأحذية وسروج الخيل وغيرها^(١).

أما سروج الخيل اقتصرت صناعتها على عناصر رومية لاسيما في عام ١٥٥٥م، كان من أشهرهم الحاج يوسف بن عبدالله السراج، في حين كان عدد الدباغين في عام ١٥٦٤م لا يتجاوز (١٥) شخصاً، كما انتشرت في القدس صناعة القباقيب المصنوعة من الجلود والخشب، ويسمى صانعوها بالقباقيبي، وفي الغالب، فإن هذه المدابغ تقع بالقرب من مصادر المياه كونها تعتمد بالدرجة الأساس على المياه؛ إذ تقع عادة قرب العيون والآبار، ولا يحق للشخص ممارسة هذه الحرفة إلا بالمكان المخصص له، وتستخدم في هذه الأماكن ما عدا الجلود آلات القطع والمواد التي تستخدم للدباغة والأوعية الكبيرة لاستيعاب كميات كبيرة من الجلود^(٢).

ونلاحظ أن الاعتماد الكلي في الصناعة على المواد الخام الزراعية الموجودة في المدينة الذي أدى إلى نشاط الحرف والصناعات المحلية التي كان يستخدمها السكان. وقد قامت

(١) رؤوف أبو جابر: المسيحية العربية في القدس متى بداية الحكم المصري في عام ١٨٣١م، عرض تاريخي موجز، أبحاث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى ذكرى مصطفى الحيارى، عمان، ٢٠٠١م، ص ١٨٠.

(٢) عادل مناخ: أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠-١٩١٨م)، ط ٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٩٤.



الصناعات المختلفة من أجل سد الحاجة المحلية للسكان كصناعة الملابس أو المواد الغذائية والمنظفات؛ وذلك بالاعتماد على الموجود في المدينة من مواد خام.

المبحث الثالث: التجارة

تعد التجارة في مدينة القدس هي من أهم الجوانب الاقتصادية، وهي عصب الحياة للأهالي من سكان المدينة لارتباطها بعدة أنماط استهلاكية، وكانت هناك ظروف وعوامل ساعدت على ازدهار التجارة أدت إلى الاهتمام من قبل التجار في مدينة القدس، ومن أهمها الموقع الجغرافي للمدينة والذي كان له الأثر الكبير في هذه الجانب التجاري المتميزة وهو وقوع القدس على طريق القوافل التجارية بين القاهرة ودمشق والحجاز، فضلاً عن السيطرة الكلية واستتباب الأمن من قبل السلطات في المدينة، وهذا الأمر أدى إلى الانتعاش الاقتصادي للقدس، كما اهتم العثمانيون بمدينة القدس وقيامهم بأعمال الصيانة والترميم لعدد كبير من المخازن والخانات الواقعة في المراكز التجارية والتي تستقبل أعداد من التجار الوافدين وحماية بضائعهم، كما إن لسياسة التسامح الديني التي استخدمها العثمانيون مع أبناء الطوائف الأخرى غير المسلمة له الأثر الواضح في تعايش أبناء هذه الطوائف واشتغال غالبية سكان المدينة في التجارة^(١).

أولاً: التجارة الداخلية في القدس:

اتسمت التجارة الداخلية لمدينة القدس والمناطق المجاورة لها بالانتعاش خلال العهد العثماني، واعتمدت في تجارتها على البضائع والسلع والمنتجات المختلفة التي تأتي من القرى والمدن المجاورة للمدينة، وشكلت القدس مركزاً تجارياً واسعاً يفد إليه التجار من هذه القرى والمدن لبيع منتوجاتهم الزراعية كالفواكه والخضراوات والمواشي والسمك والفحم، إلا إن الحنطة تجلب للمدينة من مناطق البدو المجاورة للقدس، أما البن والزجاج من مدينة الخليل، والبنور والأرهار وقسم من الفواكه من بلدة أريحا^(٢).

(١) محمد حسين محاسنة وآخرون: تاريخ مدينة القدس، ط١، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م، ص ٨٤.

(٢) سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ص ٦٢.



وهناك أنواع مختلفة من البضائع والسلع المحلية تتوفر في أسواق القدس مثل زيت الزيتون والسيرج والحبوب والبهارات، ومن الفواكه المجففة كالزيت واليقطين، كما إن هناك صناعات محلية أخرى تعتمد على المنتجات الحيوانية مثل: الألبان والألبان بكافة أنواعها، كانت تسوق مادتها الأساسية من القرى المجاورة للقدس لغرض تصنيعها إلى أنواع مختلفة، وعادة ما توضع هذه المنتوجات في أواني فخارية مختلفة ومناسبة لكل من هذه الأنواع لاسيما الزيت والسمن، فضلاً عن الحبوب مثل الأرز والحنطة والبهارات فتوضع في أواني مخصصة تسمى القفف، ومنها ما يوضع في علب خاصة أو أكياس مصنوعة من خيوش الخيش^(١).

فضلاً عن هذه الصناعات، فقد اهتم تجار مدينة القدس بتجارة بعض المواد التي تستخدم في بناء المنازل وتبييضها من الداخل وتسمى بمادة الشيد (البورك)، وكذلك اهتموا أيضاً بتجارة الأخشاب التي تستخدم في صناعات عديدة في المنازل وتصنيع التحف وغيرها، وكذلك نشطت تجارة الجلود في المدينة وغالبها من جلود الأغنام والإبل والبقر، وتجار جلود الماعز والجواميس لحاجة صناعة الأحذية إليها^(٢).

لم تنحصر تجارة مدينة القدس على المواد الغذائية ومواد البناء أو غيرها، بل اختص البعض من اليهود بتجارة العطور في المدينة، وغالبية هذه العطور يستورد من أماكن أخرى، والقسم الآخر يتم تصنيعه محلياً، أما النصارى فقد اقتصروا بتجارة الشمع الذي يتم تصنيعه في مدينة القدس، وكانت تجارة رائحة في ذلك الوقت لاستخدامه كمصدر للإضاءة، فضلاً عن استعماله في الكنائس والأديرة إلى جانب صناعات أخرى كان يمتنها النصارى مثل صناعة الصليبان والسيح والصدفيات والتحف المنزلية التي كان لها رواج في مواسم الزيارات والمناسبات الدينية والحج، وتنتشر أماكن بيع هذه المنتجات بالقرب من الأماكن التي لها قدسية سواء كانت للمسلمين أو النصارى أو اليهود مثل الدكاكين والمحال البدائية^(٣).

(١) مجلة المهدي: القدس تاريخ وحضارة (٣٠٠٠ق.م - ١٩١٧م)، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٤٨؟
(٢) حبيب السيوفي: سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها مشاهير الغربيين، (د.ن)، صيدا، ١٩٤٩م، ٧٣/٢.
(٣) محمد عبد المنعم الحميدي: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٢٢.



وقد تبين من خلال حجم النشاط التجاري الداخلي لأهالي مدينة القدس بأن تلك الأسواق العامة والتركات كانت تعود لعائلات مقدسية مثل: المحال التجارية والمحامص والمقاهي، كعائلة الحسيني والدقاق والعلمي والعسلي والدجاني، وقد عرفت بأن هذه العائلات هي من أكثر العائلات استثماراً لأموالها في التجارة الداخلية في مدينة القدس وما جاورها، وتشير بعض المصادر أنه في عام ١٦٨٢م كان عدد الدكاكين ما يقارب الألفي دكان (٢٠٠٠) في القدس كلها مبنية من الحجارة والعقود المقنطرة، توزعت هذه المحال إلى عدة أسواق، ومنها: سوق الحلاجين، سوق السلطان، وسوق الغلال، والسوق الطويل، وسوق البزازين، وسوق الحرير، وكانت هذه الأسواق تدهش كل من يزورها وكانت عامرة بالخيرات لاحتوائها بكل ما يحتاجه الناس من حاجيات وبضائع اعتاد السكان على ارتياد تلك الأسواق^(١).

لم تقتصر التجارة الداخلية في مدينة القدس على أبناء التجار وغيرهم من الملاكين، فقد عمل في هذه التجارة بعض الشخصيات الدينية العلمية المقدسية مثل الشيخ محمد الخليلي عالم القدس الجليل، فقد عمل منذ صباه في تجارة السيرج والزيت بمدينة الخليل، فقد كان له نشاط واسع في هذا المجال إلى جانب وظيفته الرسمية؛ إذ كانت له محال ودكاكين استأجرها في سوق القطنين بالقدس الشريف، فضلاً عن أماكن أخرى كان يستأجرها في باب العمود للتجارة، وكان يمتلك معملًا للحياكة ومصبنة لصناعة الصابون وبيعه في مدينة القدس^(٢).

وكانت هناك تجارة أخرى انتشرت في القدس وهي تجارة العقارات، وهي من أهم التجارة الداخلية، والتي شكلت مصدرًا مهمًا في حياة المقدسيين وجني الثروات من خلال هذه التجارة، وقد سيطرت العائلات المقدسية على امتلاك العديد من العقارات السكنية والصناعية والزراعية والتجارية في أماكن متعددة في القدس الشريف، ومن هذه العائلات هي: عائلة الخالدي، وعائلة النمري، وعائلة الدقاق، وعائلة اللطفي، وعائلة الحسني، وكان من أكثر هذه العائلات امتلاكاً للعقارات في القدس هي عائلة الحسيني^(٣).

(١) عماد الجواهري: حيازة الأرض، ص ١٢.

(٢) أن. بولياك: الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة: عاطف كريم، مطبعة دار

الكشوف، بيروت، ١٩٤٨م، ص ٨٨.

(٣) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص ١٣٨.



وقد اختلفت هذه العقارات من حيث أسعارها، فكانت أسعار العقارات الصناعية أعلى من أسعار العقارات الأخرى، مثل المعاصر تباع بأسعار أعلى من الأراضي المشيد عليها الدكاكين والأفران، كما إن للموقع أهمية بالنسبة للعقار، وكذلك نوعية البناء كأن يكون البناء جديداً أو قديماً، وهذا له علاقة بتحديد قيمة البناء، ومن أماكن هذه العقارات في القدس توزعت على شوارع وحارات المدينة، ومنها حارة الجوالدة، وحارة اليهود، وحارة المغاربة، وحارة الحيادة، وحارة الشرف، وحارة الريشة، وحارة عقبة الست، وحارة التبانة، وحارة باب العامود، وحارة عتبة القيامة، وأصبحت هذه الحارات مناطق استقرار للعائلات المقدسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها^(١).

ثانياً: التجارة الخارجية للقدس:

لم تنحصر التجارة في مدينة القدس في العهد العثماني على التجارة الداخلية فقط، وإنما كان لتجارة القدس الخارجية نشاط فعال، لاسيما في استيراد وتصدير البضائع، وقد ازدهرت هذه التجارة؛ بسبب ارتباطها بالولايات العثمانية الأخرى، فضلاً عن الدول الأوروبية التي تبادلت التجارة مع مدينة القدس، وكانت مدينة القدس تصدر السلع والبضائع الفائقة عن حاجتها، فصدرت العديد من البضائع إلى الدول المجاورة مثل تصديرها للصابون إلى مصر عبر ميناء غزة، والذي تجاوز كميته إلى (٩٦) ألف رطل من الصابون^(٢).

وقد اشتهرت القدس بهذه التجارة على مر العصور ومن أشهر تجارها هو محمد الدجاني، وموسى العسلي، كانوا من أهم من تاجر بالصابون إلى مصر خلال الحكم العثماني، ولم ينحصر التصدير إلى مصر فقط، ولكن تم تصدير هذه المادة إلى إيطاليا واليونان، كون الصابون المقدسي كانت له شهرة في بعض البلاد الأوروبية^(٣).

-
- (١) زياد عبد العزيز المدني: سجلات محكمة القدس الشرعية (١٨٠٠ - ١٨٣٠م) دراسات في مصادر تاريخ العربي الحديث، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٨م، ص ٤٨.
- (٢) الرطل: كلمة يونانية الأصل (Litron) والرطل القدسي كان يعادل (٢.٥) كيلو غرام، وهو نوع من الموازين كان يساوي (٩٠٠) درهم في السنة ١٦٤٣م.
- (٣) ليلي الصباغ: فلسطين بشرياً اقتصادياً اجتماعياً، ص ٤٠.



كذلك اهتم تجار مدينة القدس الشريف بتجارة الحبوب الخارجية إلى الدول المجاورة مثل مصر ورودرس وديروفينك عن طريق ميناء يافا، كما صدرت القدس مادة القطن التي كانت تزرع بمساحات شاسعة منه، مما زاد عن الحاجة وتصديره إلى مصر وفرنسا، كما ساهمت مدينة القدس في تصدير بضائع متنوعة إلى دول مجاورة ومنها الأقمشة الحريرية والقطنية، والصمغ العربي، والبن، والسنامكي وهو من النباتات العشبية التي تتكاثر في مدينة القدس وله استخدامات في طب الأعشاب^(١).

ومن البضائع الأخرى التي كانت تصدرها القدس إلى استانبول وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا مثل التحف والسبح والمطرزات والصلبان والتمائيل وما شابه ذلك من المواد التي كانت تصنع من الخشب، فضلاً عن الصناعات الأخرى مثل الحرير والمرجان والذهب والفضة، ولهذا كانت هذه التجارة يعمل بها العديد من التجار سواء أكانوا من المسلمين والمسيح أم اليهود الذي كان لهم دوراً بارزاً في ذلك الأمر في التجارة الخارجية إلى الدول الأوروبية^(٢).

لم تقتصر تجارة القدس الخارجية على التصدير فقط، بل كانت هناك بضائع يتم استيرادها من دول مجاورة بقدر حاجة مدينة القدس لهذه البضائع ومنها استيراد الأرز والأقمشة الكتانية، كما استوردوا البشوت والعباءات الشامية والأقمشة الصوفية المطرزة والقهوة من دمشق الشام، كما استوردوا من مصر مثل بعض الأقمشة وبعض البذور التي يستخدموها في الزراعة مثل اللوبيا وبنرة الروم عن طريق ميناء يافا، واستوردوا أيضاً السكر والرز والحرير والبنادق والمواشي من حلب وبغداد، كما كانوا يستوردونه العباءات الحجازية من الحجاز عن طريق الحجاج أثناء موسم الحج^(٣).

(١) محمود علي عطا الله: وثائق الطوائف الحرية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي، ط٢،

جامعة النجاح الوطنية مركز الوثائق والمخطوطات، نابلس، ١٩٩٢م، ٧٢/١.

(٢) رجا فوقان: القدس في ظل الحكم العثماني (١٧٠٠ - ١٧١١م) دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال

سجلات المحكمة الشرعية في القدس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،

العدد (٣)، ١٩٩٩م، ص ٥٨.

(٣) ليلي الصباغ، فلسطين بشرياً اقتصادياً اجتماعياً، ص ٤٠.

ومن البضائع والسلع الأخرى التي استوردها من الهند مثل الشالات وبعض الأقمشة الهندية والبهارات وأنواع أخرى من التوابل، كما استوردوا من إستانبول المنسوجات الكتانية والبسط الرومية ومن أزمير أقمشة الجوخ والحديد، ومن العراق استوردوا العبادات العراقية واللحاف العراقي البغدادي، كما استوردوا من الصين مثل الزجاجيات والأواني الأخرى التي كانت تصنع من الزجاج لأغراض أخرى، كما استوردوا من بعض الدول الأوروبية الأقمشة الصوفية والحريير والأجواخ واللوز والورق والقصدير والرصاص^(١).

كانت أغلب هذه البضائع المستوردة والمصدرة تمر بميناء يافا؛ إذ يعد هذا الميناء هو الشريان الحيوي لمدينة القدس، إلا إن البعض من تجار القدس يتعرضون أحياناً للابتزاز من العسكر والموظفين في الدولة؛ بسبب فرض الرسوم على بضائعهم أدت إلى ابتزازهم من قبل هؤلاء، إلا إن والي القدس أمر بمنع هذه الظاهرة من قبل العسكر وكبار الموظفين وعدم التعرض للتجار في مدينة القدس الشريف^(٢).

ونلاحظ مما سبق أن الموقع الجغرافي لمدينة القدس أسهم بشكل كبير في ازدهار التجارة سواء الداخلية أو الخارجية؛ كونها حلقة وصل بين مدن الشام المختلفة؛ كما لا نغفل دور استناباب الأمن في مدينة القدس الذي أدى إلى انتعاش التجارة فيها.

(١) محمد أحمد سليم: ناحية القدس الشريف في القرن السادس عشر الميلادي، ط١، عمان، ١٩٨٩م، ص٥٢.

(٢) تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، ط١، دار عمان للنشر، عمان، ١٩٩٨م، ص١٤٤.



الخاتمة

توصلت من خلال بحثي هذا إلى جملة استنتاجات منها:

- ١ - إن سكان القدس تمكنوا من التغلب على كل الظروف الصعبة التي كانت تحيط بهم في المجال الزراعي، ولاسيما قلة مشاريع الري، مما ولد لديهم تحدٍ كبير أسهم في قيام حركة زراعية نشطة معتمدين على مياه الآبار والعيون التي حفروها، كذلك اعتمادهم على الظروف المناخية السائدة في مدينتهم.
- ٢ - تنوع المحاصيل الزراعية تبعاً للظروف المناخية وطبيعة الأرض في المدينة؛ لذلك نجد أن أجزاء في المدينة تشتهر بزراعة محاصيل زراعية، وقسم آخر يشتهر بزراعة الفواكه بمختلف أنواعها.
- ٣ - لم تولِّ السلطات العثمانية اهتماماً بالجوانب الزراعية، مما أدى بالفلاحين للاعتماد على إمكانياتهم في تطوير شؤون زراعتهم.
- ٤ - تنوع الأراضي الزراعية من حيث تقسيماتها الزراعية المختلفة، ولكل نوع أناس استثمروه بما يعود عليهم بالفائدة.
- ٥ - اعتمدت الصناعة على المواد الخام الزراعية الموجودة في المدينة في قيام العديد من الحرف والصناعات المحلية التي كان يستخدمها السكان.
- ٦ - أخذت الصناعة في جانب كبير منها طابع الصناعات الدينية التي يحتاجها السكان في أداء طقوسهم الدينية.
- ٧ - العديد من الصناعات وجدت لسد الحاجة المحلية للسكان كصناعة الملابس أو المواد الغذائية والمنظفات والاعتماد على ما هو موجود في المدينة من مواد خام.
- ٨ - الموقع الجغرافي للمدينة أسهم بشكل كبير في ازدهار تجارتها كونها حلقة وصل بين مدن الشام المختلفة.
- ٩ - أسهم استناب الأمن في المدينة والمدن المحيطة بها إلى انعاش عملية التجارة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١. شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠١م.
٢. محمد عبد المنعم الحميدي: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٥م.
٣. نجم الدين محمد بن محمد الغزي: الكواكب السائرة بأعياد المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

ثانياً: المراجع العربية:

١. إحسان النمر: امتياز ولاية الشام في عهد آل عثمان، مطبعة الاقتصاد، نابلس، د.ت.
٢. أحمد جدي: نظام ملكية الأرض في فلسطين في العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان، ١٩٩٢م.
٣. أحمد سوسة: مفصل العربي واليهود في التاريخ، ط٥، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
٤. أحمد محمد الربايعة: الصناعات في فلسطين في العصور الحديثة، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام - فلسطين، ط١، عمان، ١٩٩٣م.
٥. أحمد نوري النعيمي: أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، ط١، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م.
٦. تيسير جبارة: تاريخ فلسطين، ط١، دار عمان للنشر، عمان، ١٩٩٨م.
٧. جاسر علي العناني: القدس دراسات قانونية وتاريخية، منشورات أمانة عمان الكبرى، الأردن، ٢٠٠٠م.
٨. حبيب السيوفي: سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها مشاهير الغربيين، (د.ن)، صيدا، ١٩٤٩م.

٩. خالد تحسين علي: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
١٠. خالد تحسين علي: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
١١. رضا عبد الحميد عرابي: الكافي في تاريخ القدس، دراسة حول تاريخ القدس منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحاضر، دار الأوتل دمشق، ٢٠٠٩م.
١٢. رؤوف أبو جابر: المسيحية العربية في القدس متى بداية الحكم المصري في عام ١٨٣١م، عرض تاريخي موجز، أبحاث ودراسات في التاريخ العربي مهداة إلى نكري مصطفى الحيارى، عمان، ٢٠٠١م.
١٣. رؤوف سعد: الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين (١٩-٢٠م)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٤. زياد عبد العزيز المدني: سجلات محكمة القدس الشرعية (١٨٠٠-١٨٣٠م) دراسات في مصادر تاريخ العربي الحديث، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٨م.
١٥. سيار كوكب الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٩م.
١٦. عادل مناع: أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني (١٨٠٠-١٩١٨م)، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥م.
١٧. عبد الرحيم عبد الرحمن: مصر وفلسطين في العصر العثماني من خلال وثائق المحكمة الشرعية المصرية، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، ط١، عمان، ١٩٨٣م.
١٨. عبد الكريم رافق: دراسات في تاريخ العرب الحديث (بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨م)، ط٢، دمشق، ١٩٦٨م.
١٩. عبد الكريم محمود غرابية: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١م.

٢٠. عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٩م.
٢١. عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون (١٥١٦-١٧٩٨م)، ط٢، (د.ن)، دمشق، ١٩٦٨م.
٢٢. عماد الجواهري: الأوضاع الاقتصادية في فلسطين في العصر الحديث، مطبعة النهضة، بغداد، ١٩٨٣م.
٢٣. فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م.
٢٤. فاطمة الطراونة: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للقدس العثمانية والتدخل الأوروبي فيها في العصر الحديث والمعاصر، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٢٥. فتحي أبو عيانة: دراسات في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨م.
٢٦. قسطنطين خمار: موسوعة فلسطين الجغرافية، (د.ن)، بيروت، ١٩٦٩م.
٢٧. ليلي الصباغ: فلسطين بشريا اقتصادياً اجتماعياً، ط١، دار المصادر، بيروت، ١٩٩٦م.
٢٨. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة منقحة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٢م.
٢٩. مجموعة من المفكرين العرب: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٦٨م.
٣٠. محمد أحمد سليم: ناحية القدس الشريف في القرن السادس عشر الميلادي، ط١، عمان، ١٩٨٩م.
٣١. محمد أنيس: العالم العربي في العصر العثماني (١٥١٦-١٩١٤م) في كتاب المجتمع العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م.
٣٢. محمد جميل بيهم: الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

٣٣. محمد حسين محاسنة وآخرون: تاريخ مدينة القدس في العهد العثماني، مكتبة الفلاح، بيروت، ٢٠٠٣م.
٣٤. محمد حسين محاسنة وآخرون: تاريخ مدينة القدس، ط١، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣م.
٣٥. محمد سهيل طقوس: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة (١٢٩٩-١٩٢٤م)، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٦. محمد صبحي وآخرون: الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، دار القلم، القاهرة، ١٩٧٣م.
٣٧. محمود عبد الفيصل: الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٨. محمود علي عطا الله: وثائق الطوائف الحرية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي، ط٢، جامعة النجاح الوطنية مركز والتوثيق والمخطوطات، نابلس، ١٩٩٢م.
٣٩. محمود يزيك: برتقال يافا وأثره في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مدينة يافا ومحيطها في القرن التاسع عشر، عمان، ٢٠١٢م.
٤٠. موسوعة المدن الفلسطينية، ط١، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م.
٤١. يوسف سامي اليوسف: تاريخ فلسطين عبر العصور، دار الأهلي، دمشق، ١٩٨٩م.

ثالثاً: الأبحاث والدراسات:

١. إبراهيم أبو رميس: الزراعة في القدس وكراها في القرن التاسع عشر، المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام، عمان، ٢٠١٢م.
٢. إبراهيم رضوان الجندي: التجارة والرسوم الكمركية في فلسطين، مجلة آفاق عربية، العدد (٦)، السنة السادسة، ١٩٨٠م.
٣. إحسان عباس: الحياة العمرانية والثقافية في فلسطين في القرن السابع عشر الميلادي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦)، السنة الثالثة، بيروت، ١٩٨٩م.

٤. بشارة دومانى: إعادة اكتشاف فلسطين، أهالي نابلس (١٧٠٠-١٩٠٠م)، ترجمة: حسني زينة، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨م.
٥. حسين سلمان سليمان: الحرف الصناعية الشعبية في صيدا منذ الفتح العثماني إلى الحملة المصرية على بلاد الشام (١٥١٦-١٨٣٢م)، مجلة تاريخ العربي والعالم، العدد (١٢٣-١٢٦)، السنة (١١)، بيروت، ١٩٨٩م.
٦. رجا فوقان: القدس في ظل الحكم العثماني (١٧٠٠-١٧١١م) دراسة في الأوضاع الداخلية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في القدس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٣)، ١٩٩٩م.
٧. صابر موسى: نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (٩٥)، بيروت، ١٩٨٧م.
٨. الصفصافي أحمد موسى: الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، العدد (٤)، السنة الثانية، ١٩٨٣م.
٩. عبد العزيز محمد عوض: القدس وسياسة الدولة العثمانية (١٨٧٤م - ١٩١٨م)، من بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر، جامعة البتراء، الأردن، ٢٠٠١م.
١٠. عبد العزيز محمود: الخانات والأسواق في فلسطين - عرض تاريخي - اقتصادي - عمرائي، مجلة البيان، العدد (١)، المجلد (٢)، عمان، ١٩٩٩م.
١١. عبدالكريم رافق: مظاهر التعليم الحربي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد (٤)، دمشق، ١٩٨٠م.
١٢. عماد أحمد الجواهري: حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢٥) بغداد، ١٩٧٧م.
١٣. كامل العسلي: القدس تحت حكم العثمانيين، الحلقة الأولى، مجلة القدس الشريف، العدد (٥٦)، السنة الرابعة، ١٩٨٩م.
١٤. ليلي الصباغ: ملاحظات حول دراسة الاقتصاد العربي في العصر العثماني، ندوة الحياة الاقتصادية في الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، زغوان، ١٩٨٦م.

١٥. مجلة المهتدي: القدس تاريخ وحضارة (٣٠٠٠ ق.م - ١٩١٧ م)، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠ م.
 ١٦. محمد سليمان: قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود في أرض فلسطين، مجلة صامد الاقتصادية، العدد (٣٣)، بيروت، ١٩٨١ م.
 ١٧. محمود عامر: الأوضاع العامة في القدس في ظل الإدارة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد (٥٩)، ١٩٩٧ م.
 ١٨. وليد العريض: المؤسسات العثمانية في القدس في الوثائق العثمانية، ندوة القدس، جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٧ م.
 ١٩. وليد العريض: تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد (١)، المجلد (٢٤)، ١٩٩٧ م.
- رابعاً: الكتب المترجمة:**
١. آن. بولياك: الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة: عاطف كريم، مطبعة دار الكشف، بيروت، ١٩٤٨ م.
 ٢. أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعادوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الثقافية والإسلامية، اسطنبول، ١٩٩٩ م.
 ٣. روبرت مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ط ١، الدار الوطنية، القاهرة، ١٩٩٣ م.
 ٤. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا الله عبد الوهاب، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣ م، ص ٦٢.
 ٥. فلاديمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة: عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١ م.
 ٦. كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه فارس ومنير البعلبكي، ط ٩، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١ م.

٧. نيقولاى إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية (١٥١٦ - ١٥٧٤ م)، ترجمة: يوسف عطا الله، ط١، بيروت، ١٩٨٨ م.
٨. يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٠ م.
خامساً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:
١. أحمد تحسين عبد: القدس في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٦٤٠ م) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣ م.
٢. بهجت حسين صبري: لواء القدس تحت الحكم العثماني (١٨٤٠ م - ١٨٧٣ م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٣ م.